



المؤتمر العلمي الثامن كلية الآداب/الجامعة الإسلامية – غزة

التحولات الموضوعية في
القضية الفلسطينية
بعد أوسلو

4 – 5 **أكتوبر** 2016

أثر المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" على الوحدة الوطنية الفلسطينية
(1991 – 2015م)

أ.سعيد جميل تمراز (*)

تعيش الحركة الوطنية الفلسطينية هاجس انفراط عقد الوحدة الوطنية، وانقساماً سياسياً بين فصائلها على خلفية المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" التي انطلقت عام 1991م، وتُعد تلك المفاوضات، السبب الرئيس والأساس في ذلك الانقسام، بل وتشكل، المعضلة الرئيسة والأساسية أمام تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتي أثرت على مسار النضال الوطني الفلسطيني، وحدت من الوصول إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، وفرضت تسويات تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والتاريخية في وطنهم وأملاكهم، وشكلت تحدياً خطيراً وتهديداً مباشراً للمشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري، واختزاله في مشروع التسوية السلمية الهادف إلى إقامة حكم ذاتي ناقص في الضفة والقطاع، ويخضع للهيمنة "الإسرائيلية"، وتراجع كيان منظمة التحرير الفلسطينية لصالح كيانية سلطة الحكم الذاتي، وقد أظهر الرأي العام الفلسطيني تبايناً في الرؤى السياسية من عملية المفاوضات ونتائجها، وصراعاً بين برنامجي المقاومة والتسوية، وترتب على ذلك، انقساماً سياسياً عميقاً في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية وقواها السياسية، وبرزت ثلاث تيارات سياسية مختلفة في الساحة الفلسطينية: تيار المؤيدين للتسوية، وتيار المعارضة الوطنية، وتيار المعارضة الإسلامية، وتولد استقطاب حاد في الحقل السياسي الفلسطيني بين حركتي "فتح" و"حماس"، وسرعان ما تمأسس ذلك على شكل سلطتين تسيطر إحداهما على قطاع غزة (حركة حماس)، وبينما تسيطر الأخرى على مناطق في الضفة الغربية (حركة 'فتح)، وبسببها أصبحت الفصائل الفلسطينية عاجزة على الوصول إلى بناء الوحدة الوطنية.

The Impact of Palestinian – Israeli Negotiation on National Palestinian Unity 1991- 2015.

Saed Jamil Temraz

Abstract:

The National Palestinian Movement has been facing the obsession of losing its unity as well as political disunity due to Palestinian – Israeli negotiations which started in 1991.

The Palestinian – Israeli negotiations is considered the main obstacle which is blocking the achievement of the National Palestinian unity. It has negatively impacted the path of the national Palestinian warfare as well as the aims of Palestinians; the right of the refugees to return back home, self determination and institute their independent state. This negotiations has imposed settlements (compromise) that negates the national and historical rights of the Palestinians in their home land and

(*) ماجستير تاريخ حديث ومعاصر، مدير دائرة التوثيق في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق – غزة – فلسطين.

state properties. Furthermore, it made the Palestinians face a dangerous challenge and direct threat to their legal legitimate liberation but also minimally reduced it to peace compromise aiming to provide them a self autonomy in West Bank and Gaze. This self autonomy is even incomplete and authorizes Israel to maintain its control and mastery. It caused the Palestinian Liberation Organization to revert self into autonomy authority.

The Palestinian public opinion has varied among their political visions towards the negotiations and their results. Besides, the Palestinians have been struggling and disputing on the two different programs which are resistance and peace compromise. This dispute lead to big political division among the national Palestinian movement and its leadership which formed three political streams; the first who is supporting the peace compromise, the second is the nationally opposing and the third is the Islamic opposing. It drew a drastic polarization in the Palestinian political field between the two major political parties “Fath and Hamas”. The two parties has formed two authorities; Hamas is governing Gaza and Fath is governing the west bank causing all Palestinian Parties including Hamas and Fath unable to establish the national Palestinian unity.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، بتناولها موضوعاً حيوياً يتصل بمستقبل الشعب الفلسطيني، وتهتم به الأحزاب والفصائل الفلسطينية، ألا وهو موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتكمن أيضاً، في التعرف على الأثر الذي أحدثه مسار المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" على مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية، وتداعياتها على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ونظراً لأهمية الموضوع، قام الكثير من المؤرخين والباحثين والمهتمين بدراسته وتحليله، وعلى الرغم من كثرتها، إلا أنه تبقى الحاجة إلى دراسة هذا الموضوع، دراسة علمية متخصصة، حاجة ماسة وضرورية، وأخيراً أرجو من الله أن تكون هذه الدراسة مساهمة تصب في اتجاه تسليط الضوء على جانب من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن يكون فيها نفعاً لمن أراد أن يبحث في هذا الميدان.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في إبراز أثر المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" على وحدة الشعب الفلسطيني، وعلى النظام السياسي الفلسطيني، وذلك من خلال:

1- إلقاء الضوء على واقع الوحدة الوطنية ما قبل المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية".

2- إبراز أثر المواقف الفلسطينية من عملية التسوية السلمية.

3- توضيح أثر الاختلاف في الرؤى السياسية حول الاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية"، على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

4- التعرف على أثر الالتزامات التي ترتبت على السلطة الفلسطينية تبعاً لاتفاق "أوسلو" على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

5- تحديد آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث منهج البحث الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تجميع المعلومات اللازمة لوصف الواقع الفلسطيني، من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتمحيص والتحليل وصولاً إلى النتائج، وأما التوثيق، فقد اتبع النظام الفرنسي في التوثيق، الذي يكتفي بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب، ورقم الصفحة، وأما البيانات التفصيلية للكتاب فتكتب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

محاور الدراسة: سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور وخاتمة:

المحور الأول: منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الوحدة الوطنية (1964 – 1990م):

1- مفهوم الوحدة الوطنية.

2- مراحل تطور الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومشاريعها السياسية والتنظيمية (1964 – 1990م).

المحور الثاني: أثر المواقف الفلسطينية من عملية التسوية السملية على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

3- أثر المواقف الفلسطينية من المشاركة في مؤتمر "مدريد" للسلام" على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

4- أثر المواقف الفلسطينية من اتفاقية أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية" على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

5- أثر الالتزامات الفلسطينية على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

أ- أثر إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ب_ أثر سياسات السلطة القمعية على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ت_ أثر التداعيات الناجمة عن الانتخابات على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

المحور الثالث: آليات تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية:

1- المشروع الوطني الفلسطيني كشرط رئيس لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

2- الحوار الوطني كآلية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

3- الإصلاح السياسي كآليات لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

تحرص الدول على الوحدة الوطنية ليس من منطلق الوصول إلى إجماع وطني، أو بهدف إلغاء الاختلافات بين الأفراد والجماعات والأحزاب، وإنما بهدف التعاون في البناء والتنافس على الإنجاز، وإن ما يجعل الوحدة الوطنية أمرًا ضروريًا وحاجة ملحة، هو اشتراك جميع أفراد المجتمع في موضوع عام رغم اختلافهم مع مختلف الفئات الاجتماعية، والقوى السياسية رغم اختلافها كذلك، فتباينها وتضارب مصالحها واشتراكها بين ما هو عام، يجعل الوحدة الوطنية قابلة للتطبيق[1]، وتبدو الحاجة ملحة للوحدة الوطنية في ثلاث حالات: الأولى: في المجتمعات

---

(1) الجباعي، جاد الكريم: في الوحدة الوطنية. وحدة السلطة والمعارضة، د.ت، موقع الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) الالكتروني. 1041

غير المتجانسة عندما يتكون المجتمع أو الدولة من مجموعة أو مجموعات سكانية تنتمي إلى أعراق، أو قوميات، أو طوائف دينية مختلفة، وكذل تعدد الثقافات الفرعية (ثقافة النخبة، والثقافة التقليدية أو الشعبية)[2]، والثانية: عندما تتعرض أي دولة إلى المخاطر الخارجية التي من الممكن أن تهدد كيانها وسيادتها، والثالثة: في مرحلة التحرر الوطني، أي عندما لا يكون الشعب قد أنجز مهمة تحرير وطنه من الاحتلال، وأقام كيانه السياسي المستقل[3]، وفي الحالتين الثانية والثالثة، يتم انخراط كل القوى والفعاليات السياسية والشعبية في إطار موحد لتعبئة طاقات الشعب وإمكانياته، ووضعها في خدمة قضية التحرر الوطني.

المحور الأول: منظمة التحرير الفلسطينية وتجربة الوحدة الوطنية (1964 – 1990م):

لم يسر مسار الوحدة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1964 – 1990م، على نسق واحد، فقد شهدت العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، حالات من الاتفاق والوفاق والهدوء، ثم حالات من الاختلاف والخلاف والتي يتصاعد فيها التوتر في العلاقات حتى التراشق باتهامات الخيانة والتقاتل بالسلاح، وشكل غياب إستراتيجية وطنية وواضحة لمنظمة التحرير عنصراً في تعزيز الصراعات داخل المنظمة، فقد انتقلت منظمة التحرير من هدف التحرير الكامل إلى بناء الدولة الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية في أواخر الستينيات، إلى الموافقة عام 1974م، على إقامة سلطة وطنية على أية أراض يتم تحريرها، إلى شعار الدولتين لشعبين عام 1988م، كما انتقلت من الكفاح المسلح كـ"إستراتيجية" وأسلوب وحيد، إلى اعتماد المفاوضات الدبلوماسية كـ "إستراتيجية" وحيدة، عمليا، كما تقلبت في تحالفاتها العربية، فقد دخلت حركة المقاومة الفلسطينية، بعد توليها قيادة منظمة التحرير في مواجهات سياسية أو عسكرية وسياسية مع أغلب الدول العربية.

1- مفهوم الوحدة الوطنية:

اختلف مفهوم الوحدة الوطنية عبر التاريخ حسب طبيعة المجتمعات، وتركيبتها السكانية، ودرجة تطورها من حيث مستوى التعليم والثقافة، ويتألف مفهوم الوحدة الوطنية من عنصري الوحدة والوطنية، وأن اندماج هذين العنصرين يشكل هذا المفهوم، فالوحدة تعنى تجميع الأشياء المتفرقة في كل واحد مطرد (جامع)، أما مفهوم الوطنية فقد اختلف فيه الباحثون، فبحسب رأى البعض أن الوطنية هي انتماء الإنسان إلى دولة معينة، يحمل جنسيتها ويدين بالولاء إليها، على اعتبار أن الدولة ما هي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة[4].

ويوجد عدة مفاهيم للوحدة الوطنية، مثل: الوحدة الوطنية تعني "اتفاق أو التفاهم على برنامج وطني مشترك، يجري فيه تحديد إستراتيجية العمل الوطني تجاه القضية الوطنية، والتكتيكات المتبعة، وآلية التنفيذ"، وفق كل مرحلة من المراحل، وتلتزم به مجموع القوى الناشطة في الحقل الوطني، والفعاليات والشخصيات الوطنية والشعبية، ويؤيده الجمهور، وإقامة هيئات وطنية تمثل الجميع، وتتولى مسؤولية توحيد جهود القوى الفلسطينية وفق ذلك البرنامج[5]،

---

http://www.alparty.org/modules.php?name=News&file=article&sid.

(2) بغدادي، عبد السلام إبراهيم: الوحدة الوطنية، ص 60.

(3) البيطار، نديم، من التجزئة... إلى الوحدة، ص 135.

(4) الطماوي، سليمان محمد: الوحدة الوطنية، ص17.

(5) حوراني، فيصل: الوحدة الوطنية أغنية أم برنامج عمل، ص16.

ومفهوم آخر للوحدة، هو: الوحدة الوطنية هي اتفاق ووفاق على ثقافة وطنية مشتركة، تحت إطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء الجماعة الوطنية والنظام السياسي من جهة، وبين الجماعات الطائفية المختلفة من جهة أخرى، دون إلغاء الخصوصيات الفرعية لبعض أفراد الجماعة الوطنية، من أجل تحقيق أهداف مشتركة[6]، ومفهوم آخر بأنها تجمع كل المواطنين تحت راية واحدة، من أجل تحقيق هدف سام هو فوق أي خلاف أو تحزب، في ظل ولاء أسمى يدين به كل فرد من أفراد المجتمع، ويحكم انتمائه للوطن، بحيث يجب هذا الانتماء أي انتماء طائفي أو مذهبي[7].

2- مراحل تطور الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومشاريعها السياسية والتنظيمية (1964 – 1990م):

لعل أكثر القضايا هيمنةً وإلحاحاً في مسار العمل الوطني الفلسطيني هي قضية الوحدة الوطنية، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، قد أقيمت لتكون عنواناً حياً للكيان الفلسطيني وتعبيراً صادقاً عن إرادة الشعب الفلسطيني، وأداة صالحة لتحقيق الوحدة الوطنية، ومنذ تأسيس المنظمة عام 1964م، توخى المؤسسون تحقيق الوحدة الوطنية، ونص على ذلك الميثاق القومي الفلسطيني (ميثاق م. ت. ف. الأول)، ووصلوا إلى حد نفي وجود حاجة لأحزاب أو تيارات متعددة، وعدوا وجود التعددية السياسية ضرراً، ولكن، ما من وحدة تحققت وفق ذلك التصور وتلك المفاهيم[8].

إن إهمال البعد التعددي في تكوين المنظمة، تمخض عنه نمط سلطوي في إدارتها وممارستها الداخلية، لا يبتعد كثيراً عن التقليد العشائري الذي هيمن على أداء القوى السياسية السابقة على النكبة، وبتلك الطريقة لم تتمكن قيادة المنظمة من اجتذاب القوى الفلسطينية، الأمر الذي أبقى كثيرين خارج إطارها[9]، تحمل برامجها المستقلة، وتمارس نشاطها المستقل، بل وجدت بعض القوى ضرورة بالخروج عن خط م.ت.ف حين أعلنت مباشرة الكفاح المسلح في الأول من كانون الثاني (يناير) 1965م، وكان ذلك يعني انقساماً حاداً في الموقف الفلسطيني، وكانت تلك القوى تعدّ الخط السياسي والعسكري الذي تبنّته هو شرط الوحدة[10].

عندما تولت فصائل العمل المسلح قيادة منظمة التحرير عام 1968م، وأحدثت تغييراً أساسياً في بنيتها التنظيمية، وبدأ دور الفصائل المسلحة بقيادة حركة فتح ليكون الحاسم في تقرير سياسات م.ت.ف بما في ذلك أسس الوحدة الوطنية الفلسطينية [11]، واعتبرت أن الوحدة الوطنية الفلسطينية لا يمكن أن تكون تامة ومنسجمة مع معطيات العلم والتجربة، إلا بتوافر الوحدة في الهدف والأسلوب والإدارة والمسيرة والقيادة، فالوحدة المقترحة هي وحدة

---

(6) ناجي، عزو محمد عبد القادر: مفهوم الوحدة الوطنية قديمًا وحديثًا، العدد: 2518 – 2009/1/6م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 16905 .

(7) رفاعى عبد العزيز – الشاعر، حسين عبد الواحد: الوحدة الوطنية في مصر، ص4.

(8) حوراني، فيصل: الوحدة الوطنية أغنية أم برنامج عمل، ص18.

(9) الأزعر، محمد خالد: التعددية السياسية الفلسطينية ص27.

(10) شفيق، منير: م.ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية، ص97-98.

(11) شفيق، منير: م.ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية، ص97-98.

نضالية من اجل التحرير[12]، وقد شهدن تجربة منظمة التحرير عدة مشاريع لتحقيق الوحدة الوطنية في الساحة الفلسطينية، هي:

أ- برنامج العمل السياسي والهيكل التنظيمي للوحدة الوطنية لقوى الثورة الفلسطينية (1971م):

شهد عام 1971م، محاولات مستمرة لإيجاد صيغة مقبولة وفعالة للوحدة الوطنية بين فصائل العمل الوطني، وضمن تلك المحاولات، عقدت منظمة التحرير دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثامنة في القاهرة من الفترة الواقعة من 28 شباط إلى 5 آذار 1971م، وحضرها ممثلون عن جميع فصائل الثورة الفلسطينية (فتح، الشعبية، الديمقراطية، الطلائع، التحرير العربية)، الأمر الذي استتبع انبثاق لجنة تنفيذية لـ م . ت. ف. تمثلت فيها جميع الفصائل الرئيسية، وفي ختام أعمال المؤتمر، أعلن عن برنامج سياسي وتنظيمي للوحدة الوطنية، ويُعد ذلك البرنامج أول برنامج سياسي وتنظيمي يصدر عن الفصائل الفلسطينية لإرساء دعائم للوحدة الوطنية الفلسطينية [13].

ب- وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية بين جبهة الرفض الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) [وثيقة طرابلس[*]] (1977م):

بعد إخراج المقاومة الفلسطينية من ساحة عملها الرئيسة في الخارج (الأردن)، أنهى مرحلة في حياة الكيان الفلسطيني السياسي والعسكري، وعند تحليلها لمعطيات المرحلة السابقة، وقفت قيادة الثورة الفلسطينية عند أحد العوامل الجوهرية للهزيمة، والوضع الذي نجم عنها، ألا وهو غياب التنسيق بين فصائل المقاومة، ناهيك عن وحدتها، ونشطت قيادة في الفترة (1972 -1974م)، في صياغة مشروع مشترك لتحقيق الوحدة، فعقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة عدة اجتماعات، وتمخضت الاجتماعات عن تشكيل لجنة سباعية من بين أعضاء اللجنة التنفيذية أنيطت بها مهمة "وضع برنامج تنفيذي لتحقيق الأهداف المرحلية للثورة[14].

ونظرا للتباين في وجهات النظر، فقد كلفت اللجنة التنفيذية لجنة خاصة ضمت كلاً من جورج حبش، نايف حواتمة، خالد الفاهوم، والعقيد مصباح البديري، باستكمال النقاش، وبعد عدة اجتماعات، عقدتها في الفترة ما بين 8- 11 أيار (مايو) 1974م، أعلنت عن الاتفاق على برنامج مرحلي يتألف من عشر نقاط، وتم اعتمادها في الجلسة الثانية عشر للمجلس الوطني، الذي عقد في القاهرة في حزيران (يونيو) 1974م، وتبنتها منظمة التحرير في تلك الدورة برنامج النقاط العشر، أو البرنامج المرحلي[15]، حيث بادرت به قيادة حركة فتح، واتفقت مع الجبهة الديمقراطية، لتعلنه الأخيرة بحماية قيادة فتح لها، وذلك حتى يكون بالإمكان التهيئة له وتمريره بسبب ما يطرحه

---

(12) البيان السياسي الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني القاهرة 1969/9/6، ص

(13) الجندي، إبراهيم: منظمة التحرير: الهوية والكيانية الفلسطينية، ص.

(*) عرفت تلك الوثيقة باسم وثيقة طرابلس نسبة إلى مدينة طرابلس الليبية التي جرها توقيع الاتفاق فيها.

(14) حسن، عدنان: منظمة التحرير الفلسطينية ومرحلة الانتصار السياسي (1972- 1974)، مجلة شؤون فلسطينية – (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، نيقوسيا، عدد 204 ، آذار (مارس) 1990م، ص.

(15) الجندي، إبراهيم: منظمة التحرير: الهوية والكيانية الفلسطينية، مجلة صامد ، السنة 27 ، عدد 142، تشرين الأول . تشرين الثاني . كانون الأول 2005م، ص.

من خلافية عميقة مع منطلقات فتح، ومع الميثاق وقرارات المجالس الوطنية السابقة، وفي داخل كل فصيل، وفيما بين الفصائل[16].

لقد أوجد إقرار البرنامج المرحلي شرخاً كبيراً في الساحة الفلسطينية، ووقع أول انقسام فلسطيني لما تضمنه من نقاط كانت مثار خلاف، أدت إلى تكريس وتعميق للخلافات الفلسطينية الداخلية التي عادت تعبر عن نفسها منذ الأيام الأولى التي تلت إعلان البرنامج، في حوار أخذ في بعض الحالات أشكالاً حادة، وصلت إلى درجة انسحاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من اللجنة التنفيذية لـ م. ت. ف.[17]، ومن ثم الإعلان عن قيام جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، من فصائل أربع، وهي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير العربية، منظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، التي شاركت في جبهة الرفض وحافظت في الوقت عينه على عضويتها في اللجنة التنفيذية[18].

استمر ذلك الانقسام حتى الزيارة التي قام بها الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة في 19–20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1977م، وإلقائه خطاباً في "الكنيست الإسرائيلي"، بعدها جرى حوار بين جميع الفصائل الفلسطينية، نتج عنه ما عرف باسم: "وثيقة طرابلس" لتوحيد القوى الفلسطينية عام 1977م، التي أعلنت عن رفض نهج التسوية، ورفض لقراري مجلس الأمن الرقم 242 و338، وتؤكد على حق الفصائل الفلسطينية في العمل لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق العودة وتقرير المصير في وطنه بما فيه حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية من دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراف[19].

ت– اتفاق عدن – الجزائر 1984م:

تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أزمة حادة منذ خروجها من بيروت صيف عام1982م، وضعتها – ولأول مرة – أمام منعطف سياسي وتنظيمي خطير، امتدت في الزمان والمكان لتفرض أحكامها الانقسامية والتقسيمية على مجموع الوضع الفلسطيني التنظيمي والسياسي، حيث شهدت أزمة انقسام خطيرة ودموية، ففي عام 1983م، انشقت حركة فتح على نفسها، فقد أعلنت مجموعة من الضباط في حركة فتح رفضها نهج اللجنة المركزية للحركة، ليشكل الشرارة الأولى لانطلاق حركة انشقاقية سياسية ومسلحة عن حركة فتح[20].

أدت الظروف الناشئة على الساحة الفلسطينية إلى زيادة حدة الانقسام، وزيادة الاستقطاب داخلها، وأدى إلى نشوء ثلاث تيارات متمايزة، وهي: الأول ضم حركة فتح الانتفاضة، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، وجبهة النضال، والحزب الشيوعي الثوري، والتي انطويت تحت لواء "التحالف الوطني"، وانظم إليه خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، والثاني ضم حركة "فتح" وجبهة التحرير العربية، والثالث ضم: الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير الفلسطينية، التي انضوت في إطار التحالف

---

(16) شفيق، منير: م.ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ص100.

(17) حوراني، فيصل: الفكر السياسي، 1980م، ص218.

(18) صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ص497.

(19) نص وثيقة طرابلس الوحدة الوطنية الفلسطينية.

(20) بلقزيز، عبد الإله: أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، ص.

الديمقراطي، وقد انقسمت جبهة التحرير الفلسطينية على نفسها إلى مجموعتين، الأولى برئاسة طلعت يعقوب وارتبطت بالتحالف الديمقراطي، وأما الثانية فتزعمها محمد عباس (أبو العباس) وتحالفت مع حركة "فتح"[(21)]، ونجح «التحالف الديمقراطي» في فرض خيار الحوار الوطني الشامل، وباشر اتصالاته مع أطراف التحالف الوطني، ولم تسفر الحوارات عن أي نتيجة، بينما وتوجت المساعي التي دارت بين التحالف الديمقراطي وحركة "فتح" في كل من عدن والجزائر إلى اتفاق سياسي وتنظيمي لاستعادة وحدة منظمة التحرير، وأُعلن عنه في مدينة عدن في 28 حزيران (يونيو) 1984م، إلا أن ذلك الاتفاق لم يحقق الهدف المرجو منه، وهو عقد جلسة موحدة للمجلس الوطني الفلسطيني[(22)].

وتضمن في شقه السياسي رفض اللجوء إلى حمل السلاح لفرض حلول قسرية للخلاف داخل صفوف الثورة، والتأكد بأن زيارة القاهرة، مثلث تجاوزا على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، والتصدي لآثارها الضارة واعتبار "م. ت . ف" ليست ملزمة بأي نتائج أو التزامات سياسية ترتبت عليها، والمحاسبة عليها في إطار المؤسسات الشرعية لـ "م. ت. ف."، استمرار التزام "م. ت. ف" بقرارات قمة بغداد الخاصة بالعلاقات مع النظام المصري ومحاصرة كامب ديفيد وإيقاف الاتصالات السياسية كافة مع النظام المصري فوراً، ورفض أي حل للقضية الفلسطينية على قاعدة مشروع ريغان أو الحل الإقليمي الوسط أو الخيار الأردني (مشروع حزب العمل الصهيوني) أو أي مشروع بنقص من حقوق شعبنا الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة "م. ت. ف." ممثلة الشرعي والوحيد والتصدي لأية محاولات أردنية لانخراط في هذا الحلول[(23)].

وفي شقه التنظيمي، تضمن الاتفاق عدداً من المقترحات التي استهدفت الحد من النزعة الفردية، والفئوية، وتعزيز القيادة الجماعية، وضمان مشاركة جميع القوى والفصائل الفلسطينية المعترف بها في المجلس الوطني في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وانتخاب نواب لرئيس اللجنة التنفيذية، وتحدد صلاحياتهم ومهماتهم في اللائحة الداخلية للجنة التنفيذية، ووضع لائحة لتنظيم عملها، وتشكيل أمانة عامة في إطارها تمثل قيادة عمل جماعية مسؤولة عن القرارات اليومية في كافة القضايا التنظيمية والسياسية والمالية والعسكرية في فترة ما بين اجتماعي اللجنة التنفيذية، وبحيث لا يتجاوز عدد أعضائها ثلث عدد أعضاء اللجنة التنفيذية، والمحافظة على وحدة الاتحادات الشعبية وتنشيط دورها في العلاقة مع جماهيرها والالتزام بالعمل الجبهوي داخل صفوفها، وإعادة توحيدها وفقا للوائحها وأنظمتها الداخلية[(24)].

ث- إعلان براغ 1986م:

لم تكن التطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق ايجابية، وفشلت المساعي الفلسطينية والعربية في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التوصل إلى تطبيق مباشر لبنود اتفاق عدن – الجزائر، ويعود ذلك إلى تضافر التدخلات العربية لعرقلة الحوار والاتفاق، وضغط أطراف فتحاوية راغبة في فك الارتباط بين التحالف الديمقراطي وفتح، فضلاً عن التناقضات التي عصفت بأطراف التحالف الديمقراطي،

---

(21) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص325.

(22) شبيب، سميح: منظمة التحرير الفلسطينية، ص86.

(23) نص اتفاق عدن – الجزائر: يوميات ووثائق الوحدة العربية، بيروت، أبريل (مايو) 1984م.

(24) نص اتفاق عدن – الجزائر: يوميات ووثائق الوحدة العربية، بيروت، أبريل (مايو) 1984م.

فباستثناء الدولتين اللتين رعتا الاتفاق والذي يحمل اسميهما، لم تكن السياسة العربية بجميع محاورها في حاجة إلى مثل ذلك الاتفاق[25].

ولم يساهم انعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان في 22–29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1984م في إيجاد الحلول الملموسة للازمة التي تعيشها منظمة التحرير، بل ساهم في تعقيد إمكانيات التوصل إلى مثل تلك الحلول، فلم تشارك فيه فصائل التحالفين "الديمقراطي" و"الوطني"، ولم يُفعل مؤسسات المنظمة ويعزز شرعيتها ويؤكد استقلاليتها، بل على العكس من ذلك، ففي نتيجة تلك الدورة خرجت مؤسسات المنظمة أكثر ضعفا مما كانت عليه، وأصبحت تواجه مشاكل عديدة تتعلق بالاعتراف والمصداقية[26].

وعلى صعيد إعادة اللحمة لمنظمة التحرير، بادرت الجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني للقاء ممثلين عن « فتح»، وتم عقد اجتماع غي مدينة "براغ" (عاصمة جمهورية تشيكوسلافيا سابقاً والتشيك حالياً) خلال الفترة من 1–5 أيلول 1986م، برعاية الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وعلى إثر مداولات ولقاءات متعددة، تم إصدار «إعلان براغ» في 6 أيلول (سبتمبر) 1986م، ومع «إعلان براغ» أصبح الطريق سالكاً نحو مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني الموسع، الذي انعقدت أولى جلساته في الجزائر، بتاريخ 3 نيسان (ابريل) 1987، ومن ثم عقدت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة الواقعة ما بين 20–26 نيسان (ابريل) 1987م[27].

عكست مشاريع الوحدة الوطنية الفلسطينية في المرحلة (1964 – 1990م)، عن رغبة الفصائل الفلسطينية في الحفاظ على وحدة منظمة التحرير كإطار جامع للحركة المقاومة الفلسطينية، وكممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ومنع تآكله أو اندثاره، وكانت تلك المشاريع ترتفع إلى مستويات أعلى أثناء الأزمات المباشرة حين كان الجميع يتعرض للخطر، وقد تميزت بوجود صيغ غير مستقرة ومتباينة، وهي نتاج مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية التي تحكم حالة الشعب الفلسطيني، وقد اتفقت تلك المشاريع على عدة مبادئ لتحقيق الوحدة الوطنية، مثل:

1– الالتزام ببرنامج سياسي واحد، وبخط تكتيي واحد، وبسياسة واحدة من قبل مختلف قوى وفصائل الحركة الوطنية الفلسطينية.
2– تعزيز الالتفاف حول الهدف المباشر للنضال الوطني الفلسطيني والمتمثل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتقييد بقرارات المجالس الوطنية.
3– تمثيل جميع الفصائل الفلسطينية في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وفي مختلف مؤسساتها.
4– صيانة القيادة الجماعية، ومحاربة أساليب التفرد داخل مختلف مؤسسات وأجهزة المنظمة.
5– السعي إلى توحيد القوات العسكرية لمختلف الفصائل الفلسطينية في إطار جيش وطني فلسطيني.
6– وضع كافة أوجه الدعم المالي تحت تصرف المنظمة.

المحور الثاني: أثر المشاركة الفلسطينية في عملية التسوية السملية على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

(25)بلقزيز، عبد الإله: أزمة منظمة التحرير الفلسطينية، ص.

(26)توما، إميل: منظمة التحرير الفلسطينية، ص462–463.

(27)شبيب، سميح: منظمة التحرير الفلسطينية تطور الفكر السياسي الفلسطيني، ص.

تشهد الساحة الفلسطينية حالة غياب الوحدة الوطنية، وانقساماً سياسياً بين فصائلها على خلفية المفاوضات الفلسطينية – "الإسرائيلية" التي انطلقت عام 1991م، ومن مظاهره: التباين بين الأحزاب السياسية الوطنية والإسلامية في مفهومها للمشروع الوطني الفلسطيني، واختلافها في الرؤى السياسية حول برنامج التفاوض والعملية السياسية، وعدم التوافق على أولويات العمل الوطني، وغياب الإجماع الوطني، وتهميش المؤسسات الشرعية، وحرمان الفلسطينيين في مناطق اللجوء من المشاركة في العملية الوطنية، أو في القرار السياسي، والصراع والاقتتال بين حركتي فتح وحماس، ونشوء سلطتين سياسيتين وتنفيذيتين في صيف عام 2007م، إحداهما تحت سيطرة حركة فتح في الضفة الغربية، والأخرى تحت سيطرة حركة حماس في قطاع غزة.

1- أثر المواقف الفلسطينية من المشاركة في مؤتمر "مدريد للسلام" على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

انطلقت عملية السلام الفلسطينية – "الإسرائيلية"، على ضوء المبادرة التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 آذار (مارس) 1991م، وبدأ التحرك الأمريكي عبر توجه وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر إلى الشرق الأوسط في الأسبوع الثاني من آذار 1991م، وقيامه باتصالات مكوكية مكثفة بالإسرائيليين والفلسطينيين والعرب، ومنذ اللحظة الأولى لتحركه وعلى امتداد فترة الإعداد (آذار/مارس – تشرين الأول/أكتوبر 1991م)، كان هدفه إدخال كل أطراف الصراع إلى غرفة المفاوضات، وجمعهم وجها لوجه، وتهيئة المسرح دولياً وإقليمياً لانطلاق المفاوضات العربية والفلسطينية – "الإسرائيلية"[28]، واستغرقت مهمة بيكر التي بدأت استطلاعية، وانتهت بعودته إلى واشنطن في أواخر تشرين الأول (أكتوبر) 1991م، حاملاً معه أسماء الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر السلام، قرابة سبعة شهور، قام في خلالها، بثمانية جولات مكوكية، والتقى عدداً من الشخصيات الفلسطينية بهدف التوصل إلى صيغة للمشاركة الفلسطينية في المؤتمر[29].

وما أن انطلق التحرك الأمريكي، حتى أثار النقاش في الساحة الفلسطينية حول كيفية التعامل مع ذلك التحرك، وخصوصا بعد أن تبين إصرار الإدارة الأمريكية على استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من جهود التسوية، وعزمها على قصر اتصالات وزير خارجيتها على ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وأصبحت قضية التمثيل الفلسطيني، وأسس المشاركة الفلسطينية في ذلك المؤتمر هي القضية الأولى على جدول أعمال قيادة المنظمة[30].

ومنذ اللقاء الأول لوفد من داخل الأرض المحتلة مع الوزير بيكر يوم 13 آذار (مارس) 1991م، تبلور في الساحة الفلسطينية اتجاهان واضحان: الأول يؤيد المشاركة في عملية السلام، وعلى الأسس التي تم التوصل لها في المفاوضات التمهيدية مع بيكر، وتابع ذلك الاتجاه اللقاءات اللاحقة مع بيكر، معتمداً على القرار الأول للقيادة الفلسطينية بإجراء مثل تلك اللقاءات، أما الاتجاه الآخر (المعارض)، فقد تراوحت مواقفه ما بين الرفض المطلق لكل عملية السلام باعتبارها عملية تصفية للقضية الفلسطينية، وبين من رفض المشاركة "لأن الأسس التي سيتم

(28) الحسن، بلال: المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ص56.

(29) المدهون، ربعي: سبعة شهور من مباحثات قبل مدريد، ص134.

(30) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص.

على أساسها المشاركة في العملية غير كافية، وتشطب م.ت . ف.، وتشق الطريق لبروز قيادة فلسطينية بديلة"، وطالبوا بوقف كل اللقاءات التي تلت اللقاء الأول، وعدم التورط في التحضير للمؤتمر [31].

وبهدف بلورة الموقف النهائي من قضية المشاركة في عملية السلام، دعت قيادة منظمة التحرير إلى عقد اجتماع للمجلس المركزي الفلسطيني، افتتح في السادس عشر من شهر تشرين الأول 1991م، في العاصمة التونسية، وشهد على مدى يومين صراعاً حامياً بين أنصار المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام ومعارضيها، وأسفر اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني عن صدور قرار، أيدته غالبية كبيرة من أعضائه، وأعلن موافقة منظمة التحرير على حضور مؤتمر السلام، مع تأكيد حقها في تشكيل وفدها إلى هذا المؤتمر وضرورة الوقف الفوري للاستيطان مع بدء عملية السلام، وابدي استعداد المنظمة لقبول فكرة الوفد الأردني _ الفلسطيني المشترك[32].

بعد الانتهاء من المفاوضات الأمريكية – الفلسطينية، وتسلم الجانب الفلسطيني رسالة الدعوة ورسالة طمأنة خاصة بالشعب الفلسطيني، وبعد إبلاغ الوزير بيكر بالموافقة الفلسطينية المبدئية على المشاركة في مؤتمر السلام بشقيه الثنائي والمتعدد الأطراف، ارتفعت وتيرة الخلافات الفلسطينية الداخلية، وتطورت إلى مستوى تشكيك المعارضة الفلسطينية بشرعية القيادة الفلسطينية، وشرعية أية قرارات تتخذها لا سيما وأن المدة القانونية للمجلس الوطني الثامن عشر كانت منتهية منذ ما يقارب العامين، ولذلك وجدت القيادة الفلسطينية نفسها أمام ضرورة دعوة المجلس الوطني للانعقاد بهدف المصادقة على المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، وتجديد الثقة بقيادة المنظمة، والرد على الحملة التي كانت تتعرض لها على يد العديد من القوى الفلسطينية[33].

انطلقت المفاوضات العربية – الإسرائيلية بعد موافقة الأطراف العربية ذات العلاقة (سوريا، ولبنان، والأردن، والفلسطينيون) على جميع الشروط "الإسرائيلية"، وهي:

١) استبعاد فكرة المؤتمر الدولي المتمتع بصلاحيات كاملة، والمعقود بدعوة من الأمم المتحدة وبرعايتها، لتطبيق القرارين رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.

٢) القبول ب"مؤتمر سلام" تكون الأمم المتحدة فيه مدعوة لا داعية، وبصفة مراقب فقط؛ مؤتمر لا يملك "سلطة فرض حلول على الأطراف"، أو "سلطة اتخاذ قرارات للأطراف، أو القدرة على التصويت على القضايا أو النتائج، يعقد جلسات افتتاحية فقط للاستماع إلى خطابات، وينفض بعدها، ولا يمكن الدعوة إلى عقده مرة أخرى إلا :بموافقة جميع الأطراف".

٣) إجراء مفاوضات مباشرة (من دون شروط عربية مسبقة) ومنفصلة بين "إسرائيل" والوفود العربية، كل وفد على حدة[34].

وكذلك موافقة الفلسطينيين على بدء مفاوضات ثنائية مباشرة مع "إسرائيل"، وبالاستناد إلى قراري مجلس الأمن رقم 242و 338، على أن تبدأ بعد أربع أيام من افتتاح المؤتمر، والقبول بحل على مرحلتين: المرحلة الأولى، "ترتيبات حكم ذاتي" مؤقت لمدة خمسة أعوام؛ والمرحلة الثانية، حل دائم، وتجرى المفاوضات في شأن الحل الدائم

(31) ممدوح، نوفل: الانقلاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ص56.

(32) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص.

(33) ممدوح، نوفل: الانقلاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ص61.

(34) خليفة، أحمد: مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد، ص164.

بدءاً من العام الثالث وتتناول قضايا: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، والتنازل عن التمثيل الفلسطيني المستقل، والقبول بالمشاركة في المفاوضات من خلال وفد أردني – فلسطيني مشترك، التنازل عن مشاركة م. ت. ف. رسمياً في المفاوضات، التنازل عن مشاركة ممثلين عن سكان القدس، وعن الشتات الفلسطيني، في الوفد الرسمي الأردني – الفلسطيني، والاكتفاء بممثلين من الضفة والقطاع من غير سكان القدس(35).

وفي الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) 1991م، افتتح مؤتمر مدريد للسلام الذي استمر أربعة أيام، بحضور رئيس الولايات المتحدة جورج بوش، ورئيس الاتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، وبمشاركة وفد أردني _ فلسطيني مشترك برئاسة وزير خارجية الأردن كامل أبو جابر، وتشكل الفريق الفلسطيني فيه من ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء مدينة القدس الشرقية، اختارتهم قيادة المنظمة، وكان على رأسهم الدكتور حيدر عبد الشافي احد ابرز الشخصيات في قطاع غزة، وكذلك بحضور وزراء الخارجية للدول المعنية: لبنان، وسوريا، ومصر، وحضر اسحق شامير رئيس الوزراء "الإسرائيلي" المؤتمر باعتباره وزيراً للخارجية(36).

وقد برز خلاف كبير بين الفصائل الفلسطينية في تقويم المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، بين المؤيدين للمشاركة في المؤتمر ومعارضيها، وقد كان الانقسام والخلاف حولها حاداً، اتجاه يعارض الأسس والقواعد التي قامت عليها عملية التسوية، ويعارض المشاركة الفلسطينية فيها، أما الاتجاه الأخر فهو مع المشاركة في العملية وتقوده حركة "فتح" رغم ملاحظاته على الأسس والقواعد التي انطلقت منها، فالجانب الفلسطيني المشارك في المؤتمر، قد قيم الأوضاع، وأصبح أكثر حماساً لمواصلة المفاوضات، ومواصلة العمل من داخلها لتحسين أسس وشروط مشاركته فيها، خاصة لجهة انتزاع الحق في أن تكون م. ت. ف. طرفاً مباشراً في المفاوضات، وجاءت مهرجانات الاستقبال ومسيرات أغصان الزيتون الجماهيرية الحاشدة في غزة والضفة التي استقبلت الوفد العائد من مدريد لتزيد من اندفاع الوفد والقيادة على متابعة المفاوضات(37).

وكانت الفصائل والقوى الفلسطينية المعارضة لمبدأ المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد، والتي صارت تتعاون في ما بينها من خلال أشكال وأطر عديدة للتنسيق داخل الأرض المحتلة وخارجها، قد أكدت، قبل أيام من انعقاد المؤتمر المذكور، أن نتائجه لن تكون ملزمة للشعب الفلسطيني، وفي بيان أصدرته عشرة فضائل (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني "جناح خالد عبد المجيد"، منظمة الصاعقة، الحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حركة فتح الانتفاضة، جبهة التحرير الفلسطينية "جناح أبو نضال الأشقر" إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي) قبل أيام من انعقاد المؤتمر في 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1991م، دعيت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى التراجع عن قرارها بالمشاركة في "مؤتمر مدريد" الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية، كما دعيت الشخصيات الفلسطينية التي اختيرت لهذه المشاركة إلى الانسحاب(38).

---

(35) خليفة، أحمد: مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد، ص164.

(36) بركات، نظام محمود: الصراع العربي – الإسرائيلي، ص212.

(37) ممدوح، نوفل: الانقلاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مدريد – واشنطن، ص106.

(38) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص410.

وتركزت جدلية المعارضة على أن المؤتمر يتجاوز الثوابت الفلسطينية المنصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني، دون أي مقابل أو وعد حقيقي لا من قبل الولايات المتحدة، ولا من قبل "إسرائيل"، وأن أمريكا و"إسرائيل" تجران العرب نحو مواقفهما، ولن يقرا بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، ولن يقدما شيئا حقيقيا باتجاه إقامة دولة فلسطينية، وكذلك تجاهل مؤتمر مدريد بحث القضايا الجوهرية والصعبة في الصراع، وركز على القضايا الفرعية الناجمة عن ذلك الصراع[39].

كذلك رفعت القوى الفلسطينية المعارضة للمفاوضات من وتيرة معارضتها لعملية السلام، وعملت على تحريك المظاهرات ضد المشاركة الفلسطينية، ودعت إلى إضرابات عامة داخل الأراضي المحتلة، وفي العديد من المخيمات في سوريا ولبنان والأردن، وكثفت من عدد بياناتها المنددة بمواقف القيادة الفلسطينية، واتهمتها بالتخاذل والاستسلام، ولم يتورع بعضها عن تخوين القيادة والوفد المفاوض، وعن الخروج على الأعراف الديمقراطية بإطلاق بعض التهديدات باللجوء إلى القوة لمنع الوفد والقيادة من التفريط بالقضية، وبالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وبفعل تلك التعبئة، حصلت بعض الاشتباكات والمصادمات داخل الوطن المحتل، وأخذت أشكالاً متنوعة بما في ذلك الاشتباك بالسلاح، وفي حينه توترت العلاقات الفلسطينية الداخلية، وباتت الوحدة الوطنية ووحدة العمل في الانتفاضة محاطة بمخاطر حقيقية[40].

بعد انعقاد مؤتمر مدريد، انطلقت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في واشنطن التي استمرت عامين، وشهدت عشرة جولات من المفاوضات، ولم تحرز مفاوضات واشنطن أي تقدم، والكل أجمع (الفلسطينيون والعرب والإسرائيليون)، وكذلك القوى الدولية، على أن المفاوضات لم تثمر شيئاً، لأن منطلقاتها، وتكتيكاتها، وأساليب تعامل القوى الدولية معها، بنيت على سلسلة من الأخطاء، لا يمكن للمفاوضات أن تنجح إلا بإزالتها، وتلك الأخطاء فرضها الأقوياء وقبلها الضعفاء؛ فرضتها الولايات المتحدة الأميركية (وإسرائيل)، وقبلها الفلسطينيون والعرب[41].

وكانت مفاوضات واشنطن خطأً سياسيّاً قاتلاً، من وجهة نظر المصلحة الوطنية الفلسطينية، لأنها قامت على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وعلى مبدأ المسارات المتوازية المستقلة، التي جَزَأَتْ قضية الصراع العربي – الصهيوني[42]، وكانت محكومة بالفشل لعدم وجود أية نية لدى "إسرائيل" لتغيير موقفه، فقد أعلنت "إسرائيل" عن رفضها لفكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك رفضها للانسحاب إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران (يونيو) 1967م، ورفضها الإقرار بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وسعت إلى إيجاد كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمتع بحكم ذاتي، مع وجود علاقات طبيعية، وتعاون اقتصادي، وترتيبات أمنية بين الكيان الفلسطيني و"إسرائيل"، ووجود ضمانات بعدم تحويله إلى دولة فلسطينية مستقلة[43].

---

(39) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، ص78–79.

(40) ممدوح، نوفل: الانقلاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مدريد – واشنطن، ص107.

(41) الحسن، بلال: المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ص55.

(42) بلفزيز، عبد الاله: وهمُ التسوية بعد اختباره 20 عاماً، جريدة الخليج الإماراتية، 2013/30/07م.

(43) حرب، أسامة الغزالي: مفهوم الدولة الفلسطينية، ص54.

ومع بعد مرور ستة جولات من المفاوضات، اتضح للفلسطينيين أن مفاوضات واشنطن لم تثمر شيئاً وأن مصيرها الفشل، مما أدى إلى اتساع نطاق الجدل الفلسطيني الداخلي بشأن مسيرة السلام، فالجميع يؤكد على خطورة المرحلة، وخطورة الاستحقاقات التي تنتظر الشعب والقضية، ولكن الآراء تباينت حول كيفية التعاطي مع تلك المفاوضات، وشهدت العاصمة التونسية، منذ مطلع آذار (مارس) 1992م، عدداً من اللقاءات والتفاعلات القيادية الفلسطينية، شارك في قسم منها، عدد وافر من أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، والأمناء العامون للفصائل الفلسطينية[44].

وفي ذلك السياق، عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً بهدف تقويم مسار العملية التفاوضية منذ انطلاقها، وقد انعقد الاجتماع في مدينة تونس، ما بين 15–18 تشرين أول (أكتوبر) 1992م، وعند توجيه الدعوة لحضور الاجتماع، استجابت كل القوى ولم تبرز أية دعوات لمقاطعته، الجميع كان يعتبر جلسات المجلس المركزي فرصة لتقييم المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام على أساس النتائج الملموسة لجولات المفاوضات، وقد ظهر خلالها المناقشات أن الهوة بين الاتجاهين قد اتسعت أكثر من السابق، وكان واضحاً أن أغلبية أعضاء المجلس يؤيدون الاستمرار في المفاوضات رغم عدم تحقيق أي تقدم يذكر[45].

ومع انتهاء أعمال المجلس أصبح واضحاً أن الأوضاع الداخلية الفلسطينية سائرة نحو التدهور أكثر فأكثر، وأعربت الفصائل الفلسطينية المعارضة عن قناعتها بأن مواصلة العملية السياسية وفق الأسس والشروط الأمريكية _ الإسرائيلية" بات يلحق أفدح الضرر بالقضية الفلسطينية، ودعت الوفد الفلسطيني المفاوض لمقاطعة المفاوضات، وإعلان الانسحاب منها، بعد أن توضحت حقيقة وأبعاد المشاريع المطروحة والتي تتعارض مع أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني[46]، ودعت إلى قيام حوار وطني شامل بين قيادة المنظمة وبين الفصائل والقوى الوطنية المعارضة، كي لا يحدث انقسام كبير، ويصوغ إستراتيجية سياسية فلسطينية جديدة التي تؤسس لوحدة وطنية راسخة للقوى والفعاليات الفلسطينية، وللداخل مع الخارج وتحت راية م. ت. ف.[47].

يتضح مما تقدم، أن الخلافات والتباينات التي برزت بين أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية الناجمة عن الانخراط في العملية السلمية التي انطلقت في مدريد وفق الشروط الأمريكية – "الإسرائيلية"، قد ساهمت في إحداث فرز سياسي وفكري داخل الساحة الفلسطينية، وأحدثت انقساماً بين تيارين، أحدهما يمثل قيادة منظمة التحرير (تقوده حركة فتح)، والثاني يمثل فصائل المعارضة الفلسطينية (تقوده حركة حماس)، وأدى استمرار المفاوضات إلى تزايد حدة الخلاف بين التيارين، مما اضعف بلا شك، وحدة وتماسك الصف الوطني، وأدت إلى شق تنظيمات فلسطينية، وإلى اصطفافات جديدة داخل المنظمات القائمة، وداخل م.ت.ف. بصورة عامة، ونتيجة للتباين في المواقف، أصبح من الصعب إعادة بناء الإجماع الوطني، وإعادة بناء الائتلاف الوطني العريض، وتوحيد الفصائل الفلسطينية والشخصيات الفاعلة على قاعدة برنامج القواسم الوطنية المشتركة.

---

(44) ش، س: استحقاقات برسم عملية السلام، ص98–99.

(45) ممدوح، نوفل: الانقلاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مدريد – واشنطن، ص197.

(46) الشريف، ماهر: البحث عن كيان – دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993م، ص.

(47) حواتمة، نايف: نحرص على تكتيل أوسع معارضة ممكنة، ص124.

2- أثر المواقف الفلسطينية من اتفاقية أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية" على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

أثار اتفاق أوسلو(*) والاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية" التي تلته، بنصوصها الملتبسة ردود أفعال مختلفة ومتناقضة على الساحة الفلسطينية، وأدى إلى انقسامها بين تيارين، أحدهما يمثل الوطنية السياسية (تقوده حركة فتح)، والثاني، يمثل حركات الإسلام السياسي(**) (تقوده حركة حماس)، وكانت الفصائل الفلسطينية المعارضة هي الأسرع في التعبير عن موقفها الرافض لاتفاق "إعلان المبادئ"، فما أن كشف النقاب عن مشروع الاتفاق حتى أصدرت "الفصائل الفلسطينية العشرة"، إثر اجتماع عقده أمناؤها العاملون في دمشق في الأول من أيلول 1993م، بيانا اعتبر أن مشروع الاتفاق وملحقاته" ما هو إلا انصياع كامل للمقترحات الأمريكية _ الإسرائيلية المعبر عنها، ومنذ سنوات بالحل عبر الحكم الإداري الذاتي المتجاوز كليا للحد الأدنى من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني"، كون مضمونه" يعنى تكريس الاحتلال، والسعي لإضفاء الشرعية عليه، من خلال بقاء الأمن والخارجية والمستوطنات والقدس والسيادة بيد العدو وخارج البحث"، وكون عناصره "تتجاهل وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة قضيته وأرضه ومصيره داخل فلسطين وفى الشتات من خلال القفز عن حقه في التحرير والعودة إلى وطنه فلسطين"(48).

كما اعتبرت الفصائل الفلسطينية المعارضة أن اتفاق أوسلو فشل في إرساء أرضية لتسوية سياسية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، تتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وتتمتع بقدر ملموس من السيادة، ولا تتخلى عن حقَّي العودة وتقرير المصير وفق البرنامج الوطني الفلسطيني الذي اعتمدته قرارات منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات، كما أن الاتفاق لا يضمن زوالاً نهائياً، أو تدريجياً للاحتلال عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م(49).

وتتشكل التيارات المعارضة للاتفاق من العديد من الوجهات والتيارات التي تتقاطع وتتشابك في الكثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل من الصعب فرزها فرزاً واضحاً ودقيقاً، غير أنه يمكن تقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة:

1- المعارضة المؤسساتية:

(*) اتفاق أوسلو والمعروف رسميا باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي: هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993م، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأفرزت هذا الاتفاق، ويعتبر اتفاق أوسلو، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تألف " إعلان المبادئ الفلسطيني _ الإسرائيلي من سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق، إضافة إلى محضر تفسيري لبعض مواد الإعلان، وحدد في مادته الأولى، هدف المفاوضات في إقامة سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 ".

(**)حركات سياسية فلسطينية تؤمن بالإسلام باعتباره "نظاما سياسيا للحكم".

(48) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، ص422.

(49) هلال، جميل: إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني، ص32.

هي المعارضة التي تنطلق من داخل مؤسسات منظمة التحرير وفصائلها وهيئاتها، داخل الأراضي المحتلة وخارجها، التي تدور في فلك المنظمة، أو تعتبر نفسها امتداداً لها، وتشتمل على بعض الشخصيات الفتحاوية القيادية (وأكثرها من الصف الثاني)، وعلى عدد من المستقلين من اتجاها سياسية مختلفة داخل هيئات منظمة التحرير (مثل المجلس الوطني والمجلس المركزي)، وعلى بعض الشخصيات المحسوبة على"الخط الوطني" في الأراضي المحتل، وساحات الخارج، وذلك علاوة على قطبي المعارضة التقليديين: الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية(50)، وقد تحولت الجبهتان الشعبية والديمقراطية، إلى القوة الأكثر عقائدية في الدفاع عن الثوابت الوطنية، ومازالت الجبهتان في حالة من التردد بين هدم مؤسسات م.ت.ف. والتحالف مع حماس، وبين إنقاذ ما يمكن بالتعامل مع العملية السياسية "من خارجها"، كما كان حالها منذ مؤتمر مدريد(51).

2- المعارضة الخارجية:

تشتمل على الفصائل والقوى التي لم تدخل منظمة التحرير (مثل: "فتح – الانتفاضة"، أو "فتح – المجلس الثوري")، أو تلك التي كانت تعمل تحت لواء المنظمة في مرحلة من المراحل، لكنها لم تعد إليها لأسباب مختلفة (مثل: "الجبهة الشعبية – القيادة العامة"، أو "الصاعقة")، وبصورة عامة، تمثل هذه الفصائل والقوى وبعض الشخصيات المستقلة المؤتلفة معها، طروحات "رفضاوية" مشتقة من السياسات التي قامت عليها "جبهة الصمود والتصدي" و"جبهة الرفض" عقب اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية، وإنْ تكن تجمع ما بين درجات متفاوتة من هذا الرفض، ابتداء بالطعن في شرعية منظمة التحرير وقيادتها نفسها، وانتهاء بالتقاطع مع بعض التيارات داخل الخط المؤسساتي المركزي، ومما يميز المعارضة الخارجية كونها، وبحكم موقعها خارج إطار منظمة التحرير، تعمل في الغالب ضمن صيغة تعاونية مع بعض الأطراف العربية أو الإقليمية الصديقة(52).

3- المعارضة الإسلامية:

تتمثل أساساً في التيار أولها التيار الإسلامي داخل الأراضي المحتلة ("حماس" و"الجهاد الإسلامي")، وتضم كذلك، شخصيات مستقلة داخل الأراضي المحتلة وخارجها، فقد أعلنت حماس بوضوح لا لبس فيه، معارضتها الشديدة لكل الاتفاقيات وما رافقها من اعترافاتٍ، انسجاما مع مبادئها وشعاراتها بشأن "حرمة التفريط بأي جزء من فلسطين التي هي وقف لأجيال المسلمين بعامة، وليست ملكاً لجيل من الأجيال يحق له التصرف فيها(53).

ورغماً من ذلك، تطورت العلاقات التنسيقية بين حركة "حماس" والفصائل المعارضة، وكانت حركة "حماس" المبادرة إلى تطوير جبهة الفصائل العشرة بعد توقيع المنظمة اتفاق أوسلو، إلى تحالف القوى بهدف إسقاط الاتفاق بالمواجهة السياسية والإعلامية، وعبر إطار القوى الوطنية والإسلامية(54)، وأمّا صعوبة إسقاط أوسلو فإنها تكمن في الخلافات العميقة القائمة بين أطراف المعارضة الفلسطينية، من حيث التشخيص والحلول، وعدم قدرتها على

(50) الخالدي، أحمد سامح – آغا، حسين جعفر: المعارضة الفلسطينية، ص4.

(51) بشارة، عزمي: من أجل تجنب نهاية ساخرة، ص43.

(52) الخالدي، أحمد سامح – آغا، حسين جعفر: المعارضة الفلسطينية، ص7.

(53) الحروب، خالد: حماس واتفاق غزة أريحا أولاً ، ص29.

(54) الحسيني، سنية: الانقسام وحدود التباين الفكري بين "فتح" و"حماس"،.ص143.

بلورة برنامج سياسي وتنظيمي وعسكري للتصدي للاتفاق، وبروز تباينات بين مختلف الطروحات الصادرة عن تجمعات تلك الفصائل، ويمكن إجمالها بثلاثة مشاريع رئيسية[55]:

المشروع الأول: طرحته الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية اللتان لا تزالان ملتزمتين عضوية م. ت. ف. وقد ارتكز المشروع على أساس المحافظة على المنظمة هيكلاً وإنجازاً وطنياً يضم الفلسطينيين، ويجب عدم التخلي عنها، بينما يجب التخلص من قيادتها التي "انحرفت" عن البرنامج الوطني للمنظمة، لذلك فإن عنوان المشروع هو إعلان قيادة بديلة من قيادة منظمة التحرير تقوم بإجراء إصلاحات ديمقراطية عميقة في آليات عمل المنظمة، وتعود إلى برنامجها الوطني الأصلي.

المشروع الثاني: يقترح إعلان منظمة تحرير بديلة، وتعتمد على برامج الإجماع الوطني الفلسطيني، وتعلن مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني على أساس تلك البرامج، وقد تبنت ذلك المشروع فصائل المعارضة الفلسطينية المقيمة في دمشق بالأساس.

المشروع الثالث: كان مشروع حماس، وهو الداعي إلى إنشاء جبهة أو تحالف وطني إسلامي عريض ذي برنامج سياسي موحد، يضم في عضويته فصائل ومستقلين من مختلف الاتجاهات، ويسعى لإسقاط الاتفاق بالمواجهة السياسية والإعلامية.

وفي ما يتعلق بردود الأفعال الفلسطينية المؤيدة للاتفاق، فقد انقسمت القوى المؤيدة للاتفاق إلى قسمين: الأول هو الجهاز التاريخي لحركة فتح (تنظيم حركة فتح ومؤسساته في الشتات)، ويضاف إليه جهاز الحركة التنظيمي والشبابي في المناطق المحتلة، وحلفاؤها في منظمة التحرير (حزب الشعب الفلسطيني)، وأما القسم الثاني فيتألف من القوى السياسية الجديدة التي نشأت عن "عملية السلام" ذاتها، أي منذ بدأت عملية الحوار والتسوية مع "إسرائيل"، إضافة إلى ما انشق عن التنظيمات اليسارية من عناصر، ويتألف كلا التيارين من قوى في الخارج وفي الداخل[56]، وتعتبر أن الاتفاق يمهد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وإلى إزالة الاستيطان وعودة اللاجئين؛ وفوق ذلك، إلى انهمار الأموال على الشعب الفلسطيني من قبل دول كثيرة بحيث ستصبح الضفة الغربية والقطاع مثل هونغ كونغ أو سنغافورة اقتصادياً، وزمن المعاناة سينتهي، وسينتعش الاقتصاد وسيجد كل فلسطيني عملا مشرفا ومجزيا، وبذلك يكون زمن الفقر قد انتهى[57].

كما راهنت القيادة الرسمية للمنظمة على أن الاتفاق سيخلق آليات موضوعية، تقود في النهاية إلى تحصيل الحقوق الوطنية الفلسطينية، عبر الربط بين المرحلة الانتقالية (الحكم الذاتي الجزئي) والمرحلة النهائية، إلا أن موازين القوى التي أنتجت الاتفاق، بالإضافة إلى نصوص الاتفاق ذاته وآلياته، أدت إلى قيام سلطة فلسطينية على جزء من إقليم الضفة الغربية وقطاع غزة، وبات الصراع الأساس مع دولة الاحتلال يدور حول حدود هذا الإقليم، وحجم الصلاحيات التي تتمتع بها السلطة الوليدة، وأصبح هذا الصراع محكوما ب "الشرعية التفاوضية"

---

(55) الحروب، خالد: حماس واتفاق غزة أريحا أولاً ، ص34.

(56) بشارة، عزمي: من أجل تجنب نهاية ساخرة، ص42.

(57) عرفات، حنان ظاهر محمود: أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ص60.

المستندة إلى بنود الاتفاق، وتناسب القوى بين الأطراف المتفاوضة، بعد أن أزيحت مرجعية "الشرعية الدولية" ومؤسساتها[58].

مثل التوقيع على الاتفاق نقطة انعطاف نوعية في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية، وأدخلها في مرحلة جديدة أدت إلى انهيار الوحدة الوطنية الفلسطينية، فقد أدي اتفاق "إعلان المبادئ" الفلسطيني _ الإسرائيلي، والاتفاقات التي تلته، واستمرار مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين ضمن تحرك الإدارة الأميركية، إلى توليد استقطاب حاد في الساحة الفلسطيني بين حركتَي "فتح" و"حماس"، وساهم في تعميق الانقسام بين مؤيد ومعارض، وتراشق التُّهم ووقوع صراعات واقتتال بينها، وأصبح من الصعب العمل ضمن برنامج سياسي مشترك ومتفق عليه، الأمر الذي أدى إلى غياب الإجماع الوطني، وبذلك تعرضت الوحدة الوطنية للتصدع[59].

من جانب آخر، هيأ اتفاق أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – "الإسرائيلية" التي تلته، لتحولات واسعة في النظام السياسي الفلسطيني، ولعل أبرزها، انتهاء دور منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان لعودة قيادة م. ت. ف للداخل، وإنشاء السلطة الفلسطينية، وتركيز الجهود على بنائها ووظائفها، والمراهنة غير المحسوبة على تحولها إلى دولة سيادية خلال أعوام معدودة، ساهما في تهميش مقصود لمؤسسات منظمة التحرير، ولعملية الحط من مكانتها باعتبارها الوعاء الحاضن والموحد للشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات، وقد ولّد تهميش دور مؤسسات المنظمة، والانقسام العمودي الجاري في الحركة السياسية الفلسطينية، وشلل مؤسساتها التشريعية المنتخبة، أزمة تمثيل للشعب الفلسطيني على الرغم من بقاء الاعتراف الدولي والعربي بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، لكن هذا التمثيل يتحول مع بقائها مغيّبة، إلى تمثيل شكلي تماماً[60].

وبفقدان منظمة التحرير صفة وحدانية التمثيل للشعب الفلسطيني، انتهت المؤشرات الخارجية على وحدة الشعب الفلسطيني، وبات وجود المنظمة وجوداً رمزياً ليس أكثر، فقد تحولت المنظمة وهيئتها القيادية الأولى المسماة باللجنة التنفيذية إلى مجرد أداة ووسيلة فقط يتم استحضارها عند الضرورة لتمرير قرارات وتوجهات سياسية محددة، فيما افتقدت دورها الوطني العام الجامع في إطار قيادة مجموع الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني، ومن هنا، فإن الإشكالية تكمن في غياب التعبير المؤسساتي عن وحدة الشعب الفلسطيني، وهويته الوطنية، ومصالحه الوطنية من جانب، وفي غياب دولة فلسطينية ذات سيادة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا تملك القدرة على تمثيلهم، والدفاع عن مصالحهم من جانب ثان، وإن شطب الشتات الفلسطيني بالكامل، يعني في أقل تعديل، أنه لا يمكن لأجزاء من الشعب الفلسطيني كافة ممارسة حق تقرير المصير بآلية واحدة، وفقدان الوحدة سيؤدي إلى تعدد مصائر مختلف مجموعات الشعب الفلسطيني[61]، وذلك يعني أن الاتفاق نجح في تقسيم الشعب الفلسطيني الذي نجحت المنظمة في توحيده، فالاتفاق يستهدف سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجاهل مصير البقية الباقية من

(58) بلقزيز، عبد الإله: عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، ص.

(59) الجرباوي، علي: "حماس": مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، ص79.

(60) هلال، جميل: إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني،.ص33.

(61) قسيس، مضر: الانتخابات الفلسطينية، ص27.

مكونات الشعب الفلسطيني، وبخاصة 55% ممن يقيمون في الشتات، وتراجع اهتمام المنظمة بقضايا الشعب الفلسطيني في الشتات، وتدريجياً بدأ الانفصال عنه، الأمر الذي قاد إلى انفراط العقد الوطني والوحدة الوطنية[62].

كذلك، شكل اتفاق أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية التي تلته، تحدياً خطيراً وتهديداً مباشراً للمشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرري، واختزاله في مشروع التسوية الهادف إلى إقامة حكم ذاتي ناقص في الضفة والقطاع، ويخضع للهيمنة "الإسرائيلية"، فالمشروع الكياني يتعارض بأسسه ومهماته مع المشروع التحرري، بل إنه يقوم بالنتيجة على حسابه لا إلى جانبه، فالمشروع الكياني الحالي، يشكل تراجعاً عن المشروع التحرري، ويستمد قوته وشرعيته من صفقة بائسة، لكن ملزمة، تمت بين طرفين غير متكافئين على الإطلاق، وإن الدعوة إلى التكامل بين المشروعين (الكياني والتحرري) تصبح ضرباً من الأوهام، ليس ذلك فحسب، بل إن محاولة الجسر بين المشروعين، فضلاً عن التكامل بينهما، تبدو أبعد عن المنطق، وأقرب إلى المستحيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث تصدع في الإجماع الوطني حول هذا المشروع، وأصبح التناقض بين المشروعين عائقاً أمام تحقيق الوحدة الوطنية لدى الشعب الفلسطيني[63].

كذلك جعل اتفاق أوسلو، ممارسة الوسائل التي تخدم هدف التحرر الوطني، مع أن الهدف لم يتحقق ولا يزال قائماً، غير فاعلة، وتكمن تلك الأزمة في أن الدخول في العملية التفاوضية يسقط الأولوية عن المهمة التحررية، وهو ما يعني الانتقال إلى مرحلة بناء الحياة الفلسطينية، من دون انجاز عملية هدم الاحتلال الإسرائيلي وتصفيته، وبذلك أصبح الجهد الوطني الفلسطيني مركز على مهمة ترسيخ أسس قيام كيان فلسطيني، مما صعب مهمة النضال من أجل التخلص النهائي من الاحتلال "الإسرائيلي"، الأمر الذي يعني عدم وجود تفاهم وطني فلسطيني على أشكال وأساليب النضال المناسبة، مما شكل عائقاً دون قيام وحدة نضالية وطنية فلسطينية[64].

يمكن القول، أن اتفاق أوسلو وسلسلة الاتفاقات اللاحقة، شكلت نقطة مفصلية في طبيعة العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، حيث أحدث الاتفاق شرخاً حقيقياً في وسط الشعب الفلسطيني، نتج عنه حالة انفصام في العلاقات الفلسطينية، وبروز تناقضات سياسية بين أطراف العمل الفلسطيني المختلفة، كما كرست الانقسام الفلسطيني؛ وتعرضت الوحدة الوطنية للتصدع بعد غياب القواسم المشتركة للعمل الفلسطيني المشترك، وشكل غياب القواسم المشتركة عنصراً في تعزيز الصراعات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، وتحدياً خطيراً وتهديداً مباشراً للحركة الوطنية بفصائلها ومؤسساتها ونضالاتها وبعدها التحرري، وحصل اصطفاف جديد في الساحة الفلسطينية بعد التقارب بين الفصائل الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي، والفصائل اليسارية والوطنية التي انضمت إلى الفصائل العشرة المعارضة للعملية السلمية، وأصبح الشرخ الذي أحدثته "مسيرة التسوية" في بنيان القوى الوطنية عائقاً أمام إيجاد مقاربة سياسية لإعادة صوغ الوحدة الوطنية الفلسطينية في ظل الاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل".

3- أثر الالتزامات الفلسطينية على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

---

(62) عبد الحميد، مهند: اختراع شعب وتفكيك آخر عوامل، ص132.

(63) مجلة الدراسات الفلسطينية: ندوة مثقفون فلسطينيون في سورية، ص141.

(64) قسيس، مضر: الانتخابات الفلسطينية، ص23.

منذ أن اختارت منظمة التحرير الفلسطينية عملية السلام مع "إسرائيل"، أخذت على عاتقها حماية تلك العملية، وعدم السماح لأي جهة معارضة أو أشخاص معارضين بعرقلتها، وما إن بدأت عملية السلام تسير بشكلها المتفق عليه، بدأت السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها، مثل: وقف التعبئة والحملات العدائية ضد "إسرائيل"، والحفاظ على أمن "إسرائيل والإسرائيليين"، بما في ذلك المستوطنات والمستوطنين، ووقف العنف بكل أنواعه، ومعاقبة كل الأفراد والجماعات الذين يمارسونه، وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، وإجراء الانتخابات التشريعية.

أ- أثر إلغاء بنود الميثاق الوطني الفلسطيني على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

اشترط اتفاق أوسلو أن يقوم المجلس الوطني الفلسطيني، بصفته أعلى سلطة في المنظمة، بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني انصياعاً لما تطالب حكومة إسرائيل به، ولما تعهده رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة السيد ياسر عرفات في رسالته الموجهة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية يتسحاق رابين في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣م، وهو ما عاد وكرر التزامه في اتفاق طابا في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤م[65]، وافتتح المجلس الوطني الفلسطيني يوم 22 نيسان (أبريل) 1996م، دورته الواحدة والعشرين في مدينة غزة، من أجل تعديل الميثاق الوطني، وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير وحكومة "إسرائيل"[66]، وصوت غالبية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني مع تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني[67].

كان من شأن قرار تعديل الميثاق أن يثير جدلاً مديداً (مستمراً)، سواء أثاره الموافقون على اتفاق أوسلو أو المعارضون له، وتبلورت عدة مواقف متفاوتة ومتباينة، وتبلور موقفان: أحدهما يفضي إلى ضرورة الرضوخ للإملاء "الإسرائيلي" وحذف المواد المطلوب حذفها، ودعاة ذلك الحل هم الذين توجههم قناعتهم بأن القبول بأي شيء أفضل من التشبث بكل شيء أو لا شيء، وهم لا يجدون أي بأس في الاستجابة للإملاء "الإسرائيلي" انطلاقاً من الاعتقاد أن المواد المطلوب حذفها قد جرى خرقها تباعاً على أيدي الفلسطينيين أنفسهم؛ والحد الآخر يفضي إلى الإبقاء على الميثاق على حاله، ورفض الاستجابة للإملاء "الإسرائيلي" بما هو رفض أيضاً لاتفاقات أوسلو، وقد انخرط في جملة الدفاع عن الميثاق أشخاص من الذين لم يستريحوا للخروق السابقة، وآخرون ممن أيدوا واحداً أو أكثر منها، وظلت معارضة اتفاقات أوسلو هي الهامش المشترك الذي ضم الجانبين[68].

وردت فصائل المقاومة الفلسطينية العشرة على إلغاء الميثاق بالدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي فلسطيني في مخيم اليرموك بدمشق، وذلك بتاريخ 17 أيار (مايو) 1996م، وحضرته الفعاليات المتواجدة في المخيمات، وناقش المؤتمر القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني، وعبر الحضور عن الرفض والإدانة الكاملة لقرارات المجلس،

(65) الحوت، شفيق: آثار تعديل "الميثاق الوطني"، ص ٣١.

(66) حوراني، فيصل: المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق، ص53.

(67) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني، ص184.

(68) حوراني، فيصل: المطلوب فلسطينيا: ميثاق جديد يستوعب الواقع،ص45.

اعتبر إقدام فريق أوسلو على إلغاء الميثاق استجابة للضغوط "الإسرائيلية"، تشكل تراجعاً خطيراً ومدمراً عن حقوق شعبنا الفلسطيني[69].

كما صادق المؤتمر الشعبي الفلسطيني[*] الذي عقد في غزة بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على إلغاء مواد في الميثاق الوطني الفلسطيني للمرة الثانية بتاريخ 14 كانون الأول (ديسمبر) 1998م، وقدم موافقته على إلغاء "بنود محددة" في الميثاق بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وبمشاركة 1200 شخص، هم أعضاء المجلس الوطني، وأعضاء المجلس التشريعي، وأعضاء المجلس المركزي، والوزراء، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وممثلو الرأي العام.

واجه المؤتمر الشعبي معارضة شعبية فلسطينية تمثلت في ثلاثة مؤتمرات عقدت في غزة ورام الله ودمشق، واعتبرت تلك المؤتمرات أن إلغاء الميثاق هو إلغاء لمنظمة التحرير، ومؤسساتها، وتدمير للوحدة الوطنية، وإن الذين أقدموا على الإلغاء فاقدون لشرعيتهم الوطنية والقانونية"، كما اعتبرت أن الميثاق الوطني هو دستور الشعب الفلسطيني، وحق لجميع أفراده في داخل فلسطين وخارجها، ولا يجوز للقيادة الفلسطينية كطرف أن تتصرف بمعزل عن الطرف الآخر الوطني [70].

أدى سعي القيادة الفلسطينية إلى إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني إلى الاستئثار بالرأي العام، واحتكار السياسة، الأمر الذي أثر على العلاقات الفلسطينية الداخلية، وإلى المس بوحدة الشعب الفلسطيني وبحقوقه الأساسية، ووحدة قضيته الوطنية، وترابه الوطني، وزاد من شقة الخلافات بين المعارضين والمؤيدين، وكرس تقسيم الشعب الفلسطينية إلى "جماعات" تختلف أولويات كل واحد منها وفق "مكان" وجوده و"زمان" هذا الوجود، الأمر الذي سيؤدي إلى غياب وحدة الموقف، ووحدة الهدف، اللتين كانتا ولا تزالان من أهم ما صان وحدة الشعب الفلسطيني منذ نكبته سنة ١٩٤٨م.

ب_ أثر سياسات السلطة القمعية على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

كان من آثار عملية السلام، توجه السلطة الفلسطينية إلى تبني سياسات وبرامج وقوانين تهدف إلى "حماية" العملية السلمية وتعزيز قدرتها وسيطرتها، وفرض أجندتها، وذلك على حساب المبادئ والممارسات الديمقراطية، وكان بناء قوة عسكرية (شرطية وأمنية) في مقدمة الأمور التي حرصت السلطة على القيام بها، وهو أمر سمحت به الاتفاقيات مع "إسرائيل"، واعتبرته شرطا لتنفيذ المرحلة الانتقالية، لكن السلطة الفلسطينية شكلت قوتها الأمنية لاعتباراتها الخاصة، فهي كأي سلطة، تصرفت باعتبارها صاحبة شرعية احتكار واستخدام العنف في إقليمها وحسب بعض التقديرات[71].

1= التضييق الإعلامي، والحد من حرية التعبير:

---

(69) الحسن، بلال: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، مؤسسة فلسطين الثقافية، 10-11-2007م، الموقع الالكتروني: http://www.thaqafa.org/site/pages/default.aspx.

(*) هو مؤتمر فلسطيني دعا إليه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ويضم أعضاء المجس الوطني الفلسطيني، والمجلس التشريعي وأركان مؤسسات السلطة الفلسطينية، وشخصيات فلسطينية، وذلك للمصادقة على قرار المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 21) بإلغاء وتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

(70) حسين، غازي: إلغاء الميثاق الوطني، الاثنين، 2015/12/07م.

(71) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ص81-82.

اتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات عدة من أجل الحد من حرية التعبير وحرية الإعلاميين سواء على المستوى المكتوب أو المسموع أو المرئي، ومن أهم المؤشرات السلبية على ذلك، اعتقال بعض الصحفيين والكتاب، وإغلاق الصحف و منع توزيعها، ومصادرة بعض نسخ الصحف، ولا سيما الصحف المعارضة للعملية السلمية، إلا إن المنع شمل كذلك صحفاً معروفة باعتدالها وبتأييدها للعملية السلمية، كصحيفتي "القدس" و"النهار"؛ الأولى لسماحها للمعارضة بالكتابة فيها، والأُخرى لميلها نحو تأييد الأردن، كما أغلقت السلطة بعض الصحف مثل صحيفة الوطن والاستقلال، واعتقلت صحافيين مثل ماهر العلمي، ومفكرين مثل الدكتور عبد الستار قاسم، وقامت بإغلاق بعض الإذاعات المحلية ومحطات التلفاز، وهددت صحفيين عدة في مختلف المناطق [72].

2- الاعتقال السيـاســي، والملاحقة الأمنية للفصائل والمواطنين:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلة بأجهزتها الأمنية، بانتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني، وتجسدت تلك الانتهاكات، بما بات يعرف بالاعتقال السياسي، وتوفر الأجهزة الأمنية أداة أساسية بيد السلطة في مواجهة معارضي السلطة، وتحديداً المعارضة الإسلامية بحكم تبنيها إستراتيجية العمل العسكري ضد أهداف "إسرائيلية"[73]، وقد كانت المواجهة مبكرة بين السلطة وحركة "حماس" متوقعة، فقد وجدت السلطة فرصتها عندما خرج المصلون في تظاهرة من مسجد فلسطين في غزة ضد اتفاق أوسلو وضد السلطة الفلسطينية في 18 تشرين ثان (نوفمبر) 1994م، (أي بعد اشهر قليلة من قيام السلطة الفلسطينية في مناطق غزة وأريحا)، وقامت الأجهزة الأمنية بإطلاق النار على المتظاهرين، وخلال ساعتين، كان 13 قد سقطوا صرعى، وجرح حوالي 250 شخصاً[74].

وبدأت أصوات المعارضة الفلسطينية تعلو، وبدأ الرفض يأخذ مجرى آخر عن طريق قيام بعض التنظيمات الإسلامية بتدبير عمليات عسكرية ضد أهداف "إسرائيلية" كان نتيجتها قتل العشرات من العسكريين والمدنيين "الإسرائيليين"، وعلى إثر ذلك بدأت التنديدات تصدر عن "إسرائيل" والولايات المتحدة، وطالبتا السلطة الفلسطينية بمواجهة التنظيمات التي تعيق عملية السلام، وكنتيجة لتلك الضغوطات بدأت السلطة الفلسطينية ممثلة بأجهزتها الأمنية بحملات الاعتقال ضد الضالعين بتلك العمليات، والناشطين الآخرين في صفوف المعارضة[75]، وقامت السلطة باعتقال عشرات المواطنين على خلفية انتماءاتهم ومواقفهم السياسية والحزبية المعارضة خلال الفترة بين عامي 1996 و 2000م، فقد اعتقلت مئات الأشخاص من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وزجت بهم في سجونها المنتشرة في أنحاء الضفة وغزة، وتعقبت بعض الفصائل، وداهمت بعض مقارها ومؤسساتها الصحية والتربوية، وطال هذا التعقب فصائل أخرى مثل الجبهة الشعبية، والأشخاص الذين يقومون بتوجيه النقد إلى

(72) الفاصد، أريان: حرية التغبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ص25-27.

(73) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، ص83.

(74) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، ص260.

(75) الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: الاعتقال السياسي، ص5.

السلطة التنفيذية فيما يخص أداءها على المستويين السياسي والداخلي مثل الذين وقعوا على بيان العشرين عام 1999م[76].

إن لجوء السلطة التنفيذية الفلسطينية إلى الاعتقال السياسي رغم عدم قانونيته، والملاحقة الأمنية للفصائل والمواطنين، أدت إلى تقييد الحريات، والتحكم بالجماهير، ولا شك بأن ذلك الوضع لا يخدم الوحدة الوطنية، بقدر ما يحكم علاقات الاستبداد والفساد والاستئثار بالسلطة من طرف واحد، الأمر الذي أدى إلى جعل المعارضة أقل تأثيراً في السياسة الفلسطينية، وإلى منع تبلور أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة، وحصر خيارات المعارضة في خيار واحد، وإلى تعميق الفجوة بين الفصائل والسلطة التي باتت تضع مصالحها على رأس الأولويات بدلاً من مصالح القضية الفلسطينية والشعب، كما ولدت حالة عدم الثقة بين الطرفين التي ساهمت في تعميق أزمة الوحدة الوطنية ، والاستمرار في إحداث انقسامات عميقة داخل المجتمع الفلسطيني، وازدياد حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، وإضعاف الجهود الفلسطينية لإعادة بناء البيت الفلسطيني.

ت_ أثر التداعيات الناجمة عن الانتخابات على الوحدة الوطنية الفلسطينية:

جرت الانتخابات الفلسطينية كإحدى محطات تطبيق اتفاق أوسلو، وحكمتها قيود وتفسيرات ذلك الاتفاق، فهو حصر الانتخابات في نطاق سكان الضفة والقطاع، وللعائدين على قوائم منظمة التحرير الفلسطينية، فالاتفاقات الإسرائيلية . الفلسطينية، حددت عدد أعضاء المجلس وصلاحياته، وصلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية، ومن هنا تباينت رؤية أهداف وأبعاد العملية الانتخابية للقوى السياسية، وللجمهور الفلسطيني، بما في ذلك دور المجلس التشريعي المرتقب[77]، وقد تم إجراء الانتخابات في كانون الثاني (يناير) 1996م، حيث قام المواطنون في الضفة وقطاع غزة بانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي[78].

كرست نتائج الانتخابات حركة "فتح" تنظيماً سياسياً مهيمناً على المجلس التشريعي الجديد، وعلى أجهزة ومؤسسات السلطة الأمنية والمدنية، كما نتج من تفرد حركة "فتح"، عملياً، بسلطة الحكم الذاتي، تداخل المؤسسات التنظيمية الحركية في المؤسسات ذات الصفة الحكومية، الأمر الذي ساهم في تهميش دور حركة "فتح" كحركة تحرر عبر استبدال التشكيلات التنظيمية بأجهزة بيروقراطية متضخمة ومترهلة[79]، وساهم في تلك النتيجة مقاطعة الانتخابات من جانب بعض القوى الفلسطينية، فقد أعلنت قوى وطنية كثيرة مقاطعتها لاعتبارات عدة، يأتي في مقدمها اعتبار أن المشاركة فيها ستعطي شرعية سياسية لاتفاق أوسلو وما تمخض عنه من نتائج، واعتبرت أوساط المعارضة الإسلامية والعلمانية، أن المشاركة في الانتخابات تعني "الانخراط في تطبيق آليات اتفاق أوسلو" كونها "إفرازا من إفرازاته"[80].

من جانب آخر، أكدت قوى أُخرى، أنه يمكن التعاطي مع الانتخابات باعتبارها تجسيدا "لممارسة حق من حقوق السيادة"، وتمكيناً "لفرض واقع جديد على الأرض"، واعتبر بعض أصحاب هذا الخطاب (مصدره النخبة

---

(76) التقرير السنوي الخامس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، ص 118.

(77) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني، ص177.

(78) الشقاقي، خليل: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين، ص34.

(79) هلال، جميل: في الذكرى الستين للنكبة، ص58.

(80) مجلة الدراسات الفلسطينية: ندوة مثقفون فلسطينيون في سورية، ص138.

السياسية في السلطة) أن الانتخابات "تؤسس لنظام ديمقراطي في فلسطين، وأنها ستمنح المجلس التشريعي المنتخب قدرة على تصحيح وضع منظمة التحرير عبر اكتساب أعضاء المجلس المنتخب عضوية المجلس الوطني الفلسطيني[81].

شكل التحدي الأكبر الناجم عن الانتخابات هو تحدي ضمان وحدانية المؤسسات الفلسطينية السياسية وتجانسها، فالمجلس ينشئ واقعاً جديداً في الداخل يختلف نوعاً عن الوضع السابق القائم على انفراد م.ت.ف. بتمثيل الشعب الفلسطيني، ومن الواضح أن إسرائيل تسعى لحصر الصفة التمثيلية "الشرعية" للفلسطينيين في المجلس المنتخب الجديد، ولتذويب م.ت.ف. وتهميش دورها كمؤسسة سياسية تمثل الداخل والخارج على حد سواء[82]، وبالتالي، فإن تطبيق مبدأ الانتخاب يكرس مبدأ تجزئة حق تقرير المصير، كما يكرس واقع انقسام الشعب الفلسطيني، وتفتيت وحدته، فهي تسقط حق أكثر من خمسة ملايين فلسطيني من اللاجئين الفلسطينيين، حيث تتحدد جغرافية الانتخابات بالأراضي المحتلة عام 1967م، في غزة والضفة بدون القدس، وفي هذه الحالة فإن الذي سينتخب هو جزء من الشعب الفلسطيني، أي نحو ربع الشعب الفلسطيني[83].

وبعد عشرة أعوام على انتخابات أول مجلس تشريعي، جرت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في 25 كانون الثاني (يناير) 2006م، وقد كان لتلك الانتخابات أهمية خاصة لأنها الأولى التي جرت في إطار من المنافسة الفصائلية والتعددية السياسية، مع وجود إحدى عشرة قائمة متنافسة (فصائل ومستقلون)، وأجريت الانتخابات باستخدام النظام الانتخابي المختلط[84]، وحصلت لائحة حماس، "التغيير والإصلاح" على 74 مقعداً، وفازت حركة فتح ب 45 مقعداً، وفازت لائحة الجبهة الشعبية بثلاثة مقاعد، وفازت كل من لائحة البديل، وفلسطين المستقلة، ولائحة الطريق الثالث بمقعدين، والمستقلين بأربعة مقاعد[85].

وبنتيجة الانتخابات، نشأت حالة من ازدواجية سلطة بين حركتَي "فتح" و"حماس"، بين رئيس السلطة الفلسطينية بعد فوزه بالانتخابات الرئاسة عام 2005م، وحكومة شكلتها "حماس" بأغلبية برلمانية، وببرنامج سياسي وتعارض مع الرئاسة ولا سيما بعد أن أكدت الحكومة على رفضها الاعتراف باتفاق أوسلو وبكل الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التحرير[86].

رفضت اللجنة الرباعية الدولية التي تقف خلفها الولايات المتحدة نتائج الانتخابات، واتخذت عقوبات مالية تجاه السلطة الفلسطينية بعد تأليف حركة حماس الحكومة الفلسطينية العاشرة، وفرضت عليها حصاراً سياسياً، كما أن دولا عربية وإقليمية مصنفة "بالاعتدال" شاركت في تلك الإجراءات، وجرى استخدام الحصار عقوبة جماعية للشعب الذي مارس حقه الانتخابي على نحو لم يشكك في نزاهته أحد، لقد كشفت تلك التدابير أن الدول والقوى التي ترفع شعار الديمقراطية، حتى في صيغتها الإجرائية الشكلية، لا تلزم نفسها القبول بنتائجها عندما لا

(81) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني، ص178.

(82) الخالدي، أحمد سامح – آغا، حسين جعفر: ملاحظات أولية بشأن الانتخابات الفلسطينية، ص7.

(83) بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة: ص223.

(84) كيالي، ماجد: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، ص29.

(85) لجنة الانتخابات المركزية: نتائج الانتخابات التشريعية 200م، موقع اللجنة الإلكتروني:
https://www.elections.ps/ar/tabid/587/language/en-US/Default.aspx.

(86) الشريف، ماهر: قرن على الصراع، ص397.

تنسجم مع سياساتها(87)، واشترطت اللجنة الرباعية على "حماس" أن تعترف "بإسرائيل"، وتعلن نبذ "العنف"، وتقر بالاتفاقات السابقة بين السلطة و"إسرائيل"، بما فيها ما أطلق عليه اسم خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، أي طالبتها بتغيير هويتها وبرنامجها السياسي من دون أن يكون في مقابل ذلك التزامات سياسية وإجرائية من جانب إسرائيل(88).

إن رفض القبول بما ترتب على نتائج الانتخابات لم يقتصر على أطراف اللجنة الرباعية فحسب، بل شمل أيضاً أوساط واسعة داخل "فتح" وداخل أجهزة السلطة الفلسطينية؛ فقد رفضت الإقرار بالهزيمة، واحترام مبدأ تداول السلطة، وسعت أطراف داخل قيادة حركة "فتح"، ولا تزال، لتعطيل قدرة حركة "حماس" على "الحكم" (89)، الأمر الذي أدي إلى اتساع هوة الخلاف والتناقض بين القوى السياسية، وعدم قدرة النظام السياسي الفلسطيني على توفير حد أدنى من مقومات استمرار العملية الديمقراطية، وقد تنامت بصورة ملحوظة حالة الاستقطاب الثنائي بين حركتي "فتح" و"حماس"، وصولاً إلى الاقتتال الداخلي، واستخدام القوة المسلحة لحسم الصراع، في ظل عجز مختلف القوى السياسية الأخرى عن تشكيل حالة ضاغطة لمنع تفاقم الخلافات الداخلية(90).

لقد اتخذ جوهر الصراع الداخلي الفلسطيني الذي ظهر في أواخر سنة 2006م، شكلاً محسوساً أكثر في القتال الداخلي بين فتح وحماس، وتعمّق الخلاف وتفاقم عندما انتقد الرئيس محمود عباس فشل حماس في تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية، وكشف الرئيس عباس أيضاً عن نيته إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة في محاولة لإنهاء سيطرة حماس على الحكومة، حيث تعتقد فتح أن هذا التغيير سيؤدي إلى تخفيف الحصار المفروض على الفلسطينيين(91)، وقد أدى إعلان الرئيس أبو مازن مرسوماً في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006م، بإجراء الانتخابات والذي رفضته حركة حماس، مما أدى إلى زيادة حدة الخلافات بين الطرفين، وأعلنت حماس الاستنفار، وقامت بمسيرات أدت إلى الاحتكاك مع الأجهزة الأمنية، وتطورت إلى مواجهة ما بين المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح والأجهزة الأمنية من جهة، وكتائب القسام والقوة التنفيذية التابعة لحركة حماس من جهة أخرى، وقد شكلت تلك المواجهات بداية المرحلة الأولى من جولات المواجهات بين الطرفين والتي استمرت 52 يوماً، وأسفرت عن مقتل 117 شخصاً، وإصابة 655 شخصاً(92).

ولم يؤد توصل "فتح" و"حماس" إلى اتفاق في مكة في شباط (فبراير) 2007م برعاية المملكة السعودية، ثم تأليف حكومة مشتركة بين الحركتين، إلى رفع العقوبات المالية والسياسية المفروضة على السلطة، ونتيجة لذلك، تجددت الاشتباكات في بداية شهر أيار، ولم تصمد الاتفاقيات بين فتح وحماس إلا أيام، وقد تصاعدت حدة الاشتباكات في7 حزيران (يونيو) 2007م، وزاد عدد القتلى والجرحى من الطرفين، واتسع الشرخ السياسي بين الطرفين، وهكذا لم تعمر الحكومة المشتركة بين الحركتين طويلاً، إذ قامت "حماس" بالسيطرة العسكرية على

---

(87) هلال، جميل: في الذكرى الستين للنكبة، ص63.

(88) بيان للجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط: ص 194.

(89) الشريف، ماهر: قرن على الصراع، ص397.

(90) أبو مطر، محمد عبد الله: إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، ص32.

(91) غانم، أسعد: السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنية فاشلة.

(92) عوده، عواد جميل عبد القادر: إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة، ص130.

قطاع غزة في 14 حزيران (يونيو) 2007م، بعد أن اعتبرت أن لا مجال أمامها لشراكة فعلية مع حركة "فتح" في المجال الأمني (إذ بقيت هذه الأخيرة مسيطرة على معظم الأجهزة الأمنية)، كما أن حركة "فتح" لم تكن على استعداد لأن تسمح لحركة "حماس" بتولي قيادة الأجهزة الأمنية [93].

وعلى إثر قيام رئيس السلطة بحل الحكومة التي يرئسها إسماعيل هنية، وتكليفه سلام فياض تأليف حكومة انتقالية جديدة تضم الكفاءات المستقلة، رفعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات التي كانت مفروضة على الحكومة السابقة، وتولت "إسرائيل" تشديد الحصار على قطاع غزة معلنة إياه كياناً معادياً بحكم سيطرة "حماس" عليه، وقد خلف الانقسام حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين إحداها تحت الاحتلال، والأخرى تحت الحصار، مما ترك أثره على مجمل الحياة العامة للشعب الفلسطيني، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية والمشروع الوطني[94].

يتضح مما سبق، أن استحقاقات الاتفاق ساهمت في استمرار الخلاف الفلسطيني، وتكريس الانقسام، الأمر الذي يؤدي إلى بقاء الشرخ وازدياد التشرذم، وبالتالي يتم تعقيد إمكانية قيام الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني.

المحور الثالث: آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية:

الوحدة الوطنية الفلسطينية لا تنبت في فراغ، ولا تبنى على فراغ، ولا تتطور بالأمنيات، بل هناك عوامل إيجابية عديدة تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، منها:

1- المشروع الوطني الفلسطيني كشرط رئيس لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية:

إن من أقوى دعائم الوحدة الوطنية، هو ارتباط أفراد الشعب بمشروع الوطني واحد، وبأيديولوجيات متقاربة؛ بحيث تحقق تلك البرامج والأيديولوجيات تطلعات الشعب، وتؤدي لسياسات مشتركة أو تهتم بقضايا مشتركة، تهم الوطن وتساعد على تنميته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وسيساهم في حشد مختلف فئات الشعب باتجاه الدفاع عن قضيته الوطنية، ويزيد ترابط الجماعات والأفراد وقوتهما في المجتمع، مما يساهم في تحقيق الوحدة الوطنية[95].

وفي المقابل، فإن من أسباب غياب الوحدة الوطنية، وأساس أزمة السياسة الفلسطينية، والأزمة الوجودية للشعب الفلسطيني، تكمن في تخلي الحركة الوطنية الفلسطينية عن مشروعها الوطني وأهدافها الأولية، واختزالها قضية فلسطين، بمجرد أرض محتلة في الضفة والقطاع، وتحولها من حركة تحرر وطني، إلى مجرد سلطة في الضفة والقطاع، قبل دحر الاحتلال[96].

ويعاني المشروع الوطني الفلسطيني حالة من الانسداد وفقدان الاتجاه، وهي ليست أزمة جديدة، بل هي تحصيل حاصل لحال التشتت المجتمعي، ولغياب هدف وطني جامع للفلسطينيين، وإخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية في مهماتها، وهو أيضاً نتاج التأزم في عملية مواجهة المشروع الصهيوني، بما هو عليه كمشروع استعماري

---

(93) هلال، جميل: في الذكرى الستين للنكبة، ص63.

(94) هلال، جميل: في الذكرى الستين للنكبة، ص63.

(95) ناجي، عزو محمد عبد القادر: مفهوم الوحدة الوطنية قديمًا وحديثًا،موقع الحوار المتمدن الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 16905 .

(96) روحانا، نديم: المفاوضات وأزمة المشروع الوطني، ص9.

استيطاني وإحلالي وعنصري، وبحكم تمتّع "إسرائيل" بعناصر الغلبة في موازين القوى، والمعطيات العربية والدولية[97].

كما أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني لم تتمثل فقط في عجزه عن تحقيق أهدافه، بل في عدم اعتراف القوى الفاعلة والمقررة والمعنية بمسؤوليتها عن الفشل أيضاً، ومشكلة تلك القوى أنها مازالت غير مدركة تماماً للتراجع الخطير الذي وصلت إليه، ببناها ومكانتها وقدراتها، أو إنها تتجاهل ذلك عن عمد، كما أن تلك الأزمة لم تدفع القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة إلى مراجعة نقدية للمرحلة السابقة، واستخلاص استراتيجيات نضالية فاعلة في المرحلة الراهنة، وإنما تبدو هذه القوى فاقدة القدرة على المبادرة وتجيد الاختباء وراء شعارات عامة مكررة لا فائدة لها في توجيه حركة الشعب الفلسطيني في تجمعاته الرئيسة، على الرغم ممّا تبديه هذه من استعداد للحراك، ولا تفيد أيضاً في استنهاض التأييد والدعم العربيين والعالميين [98].

والمدخل إلى إعادة صوغ برنامج وطني فلسطيني، هو الاتفاق على اعتبار القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية، والتأكد على أن مقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين حق مشروع، والتعهد بالحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني ومصالحه في حاضره ومستقبله، والتي في طليعتها حق الشعب العربي الفلسطيني في الحفاظ على وحدته وتماسكه فوق كل الأرض الفلسطينية وفي الشتات، وحق شعبنا في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة[99].

إن المشروع الوطني، له محددات ضرورية، وهي لا تقتصر على تحديد الهدف الوطني المركزي، والأهداف الوطنية بشكل عام فحسب، بل هو بحاجة أيضاً إلى وضع إستراتيجية عمل وطنية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وبحاجة إلى قيادة سياسية على قدر من الوعي والخبرة والصفات القيادية التي تجعلها قادرة على القيادة، فالقيادة التي لا تقود، أو غير القادرة على القيادة، تحكم على المشروع الوطني بالسقوط التاريخي، إضافة إلى مؤسسات سياسية شرعية، ويفرض هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني تقود صراعاً ضد مشروع صهيوني استيطاني كولونيالي، وتهدف إلى الانتصار عليه، وتصفيته، وليس الوصول إلى حل وسط معه[100].

ويُعد الاتفاق على مشروع وطني تحرري مشترك باعتباره مشروعا فلسطينياً شاملا يعني أن يكون لجميع التجمعات الفلسطينية في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس، وللفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948م، المدخل الرئيس لتحقيق قضية الوحدة الوطنية في المرحلة الراهنة، وليس هناك إمكان لأية وحدة وطنية، إلا إذا كان هناك اتفاق على برنامج موحد، يجمع بين جميع فئات الشعب باتجاه هدف واحد، ويحفظ الثوابت الفلسطينية، ويشكل مرجعية أطر العمل الوطني، وباتت الوحدة الوطنية هدفاً نضالياً، ووحدة ليست على قاعدة التوفيق بين مشروعين متناقضين، وإنما على قاعدة إعادة بناء وحدة الشعب على أساس الاستمرار في النضال لتحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من ارض فلسطين،

---

(97) كيالي، ماجد: صعود وأفول الهوية الوطنية، ص.

(98) هلال، جميل: إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني،.ص32.

(99) مجلة الدراسات الفلسطينية: ندوة مثقفون فلسطينيون في سورية، ص.

(100) المصري، هاني: المشروع الوطني الفلسطيني في خطر، ص54.

وعاصمتها القسم الشرقي من مدينة القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، واعتبار انجازها المدخل نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي للشعب العربي الفلسطيني المتمثل في تحرير فلسطين، وإقامة دولته المستقلة على كل تراب فلسطين، وإنهاء الوجود اليهودي في فلسطين.

2- الحوار الوطني كآلية لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية:

الحوار بين أفراد الشعب وفئاته ظاهرة إيجابية، ومن المفروض أن يسود في محاولاتهم لحل المشاكل أو للوصول إلى الرأي الأمثل بخصوص القضايا المطروحة، ومن الأولى أن يتبنى الفلسطينيون هذه الظاهرة بسبب قضاياهم المعقدة، والتي تتطلب تضافر جهود كل الفصائل والجماعات والأشخاص، لقد غاب الحوار عن الساحة الفلسطينية فترات طويلة من الزمن، وأخذ التفرد مجالاً واسعاً، وضع الشعب الفلسطيني وقضيته في مآزق متواصلة(101).

والراصد لمسيرة الحوار الوطني؛ يلحظ أن الساحة الفلسطينية شهدت عدة محاولات للحوار الفلسطيني والمصالحة، فأمام كل انعطافة حادة عبرها النضال الوطني الفلسطيني، وأمام كل أزمة كبيرة داخلية أو خارجية واجهتها الحركة الوطنية الفلسطينية، اعتادت القوى والتنظيمات والشخصيات الوطنية الفلسطينية أن تلتقي، وتدخل في حوارات وطنية شاملة أو مصغرة(102).

ولكي يكون الحوار حقيقياً وجاداً، ويمثل انطلاقة إستراتيجية للعمل الوطني الفلسطيني، وقاعدة راسخة من قواعد الوحدة الوطنية، يجب أن يتناول أساليب النضال في إطار البرنامج السياسي، أي يجب أن يتم التعامل مع تحديد أساليب النضال بناء على البرنامج السياسي الموحد المقبول من كافة التيارات، ولا يمكن لنتائج هذا الحوار أن تكون ملزمة أخلاقيا ومعنويا إلا إذا انطلقت من الوقوف على نفس الجانب من المتراس ضد الاحتلال، والانطلاق من نفس المسلمات السياسية لتحديد أساليب النضال(103)، وكذلك يجب أن يتناول مسائل رئيسة في الوضع الفلسطيني الراهن، أولاها تنظيم العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية، والفصل بين منصب رئيس المنظمة ورئيس السلطة، وتنظيم العلاقة بين موقعي السلطة الفلسطينية الرئيسيين: الرئاسة والحكومة، وإعادة تعريف صلاحياتها في ضوء المصالح العليا للشعب، وثانيتها تصويب اتجاهات العلاقة بين الفصيلين الرئيسيين في الحركة الوطنية الفلسطينية ("فتح" و"حماس")، وثالثتها إعادة بناء العلاقة بين السلطة والمقاومة في مناطق الضفة والقطاع(104).

لا شك بان الحوار الوطني بين مختلف قوى الشعب الحية والمعادية للاحتلال والحريصة على انجاز مهام التحرر الوطني، وفي مقدمتها مواصلة مواجهة الاحتلال، والخلاص منه بأقصر فترة زمنية ممكنة، وبأقل قدر ممكن من الخسائر، هو احد المداخل والأشكال الأساسية لحشد الطاقات وتعبأتها وتشغيلها في هذا الاتجاه الرئيس، لذلك، يقتضي قيام حوار وطني شامل بين قيادة منظمة التحرير، وبين الفصائل والشخصيات الوطنية المعارضة،

---

(101) بشارة، عزمي: لكي لا نتحول إلى قطيع، جريدة البيان، الأربعاء 1 ذو الحجة، 1422هـ، 2002/12/13م.

(102) نوفل، ممدوح: آفاق الحوار الوطني الفلسطيني . الفلسطيني "الشامل" في مدينة نابلس، 1997/05/17م، موقع الكتروني: http://www.mnofal.ps/ar/.

(103) بشارة، عزمي: الحوار ضروري، عمان، جريدة الدستور الأردنية الاثنين 19 آب (أغسطس) 2002م.

(104) بلقزيز. عبد الإله: الحوار الوطني الفلسطيني والاستفتاء، جريدة الخليج الإماراتية 2006/6/7م.

لمعالجة الانقسام، وأن يؤدي إلى وحدة الموقف الفلسطيني التي لا بد منها في هذه الظروف الخطيرة، وعلى الرغم من أن لكل فريق رأيه، فإن كلا الفريقين، القيادة والمعارضة، متفقان حتى الآن، على مبدأ الحوار الديمقراطي، وعلى إجراء حوار وطني شامل يفضي إلى تحريم المس بالوحدة الوطنية، وتجريم استعمال أية وسيلة تعمل على النيل منها، ومن أجل إغنائه وضمان استمراره ونجاحه في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية يجب أن يستند إلى الأسس والضوابط التالية: الالتزام بالقرار الوطني المستقل، والالتزام بالمشروع الوطني الفلسطيني، والالتزام بالمؤسسات الفلسطينية الشرعية بعد إعادة بنائها.

3- الإصلاح السياسي كآليات لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية:

اكتسب موضوع الإصلاح السياسي أهمية خاصة بين أوساط الشعب الفلسطيني، بمختلف فئاته وفصائله وأطيافه السياسية، وأثير موضوع الإصلاح منذ سنوات طويلة من خلال دعوات فلسطينية طالبت بضرورة إصلاح النظام السياسي الفلسطيني الذي نشأ في مرحلة ما بعد أوسلو، واستدراك الأخطاء، ومواطن القصور فيه(105)، وقد شكلت إخفاقات النظام السياس دافعاً إلى المطالبة فلسطينياً بإصلاح السلطة الوطنية، وإصلاح منظمة التحرير، وإعادة بناء مؤسساتها، وفق رؤى تباينت في الهدف من هذا الإصلاح وآلياته، وتزامنت مع الدعوات والضغوطات الخارجية على السلطة الوطنية، والربط بين هذا الإصلاح وتحريك مسار التسوية، وأصبح تنفيذه التزاماً فلسطينياً تجاه الأسرة الدولية واللجنة الرباعية بموجب "خارطة الطريق"، التي جاءت لتعير عن رؤية أمريكية . إسرائيلية، استهدفت إحداث التغيير في القيادة الفلسطينية(106).

والإصلاح حسب مبرراته ودوافعه، لا يمكن تحقيقه دون وجود برنامج إصلاحي تتفق عليه كافة الفصائل الفلسطينية، مع استعدادها للمساهمة في تحقيقه، ولكن بالنظر إلى الواقع الفلسطيني الراهن، نجد انه من الصعب التوصل إلى مثل هذا البرنامج في ظل تباين وجهات النظر حول إصلاح منظمة التحرير، حيث لا زالت الفصائل الفلسطينية ومنها فتح تتمسك بالشرعية الدولية، وبالاتفاقيات الموقعة والتزامات منظمة التحرير، وتطرح تفعيل مؤسسات لامنظمة كمرادف لمفهوم إعادة البناء، وليس التفعيل كمعطى لإعادة البناء، وبذلك يكون الإصلاح من خلال تطوير مؤسساتها، وتفعيل دورها وترسيخ مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني(107).

في مقابل ذلك، ترى حركة حماس أن إعادة بناء مؤسسات المنظمة يجب أن تستند إلى الواقع الجديد في بنية النظام السياسي الفلسطيني على ضوء تنامي دور حركات الإسلام السياسي، وتراجع دور قوى وفصائل منظمة التحرير، كما عكسته نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (2996م)، وبذلك تتمثل عملية الإصلاح في استيعاب القوى الإسلامية في النظام السياسي، وفتح المجال أمامهم للمشاركة في عملية اتخاذ القرار الوطني، وإدارة العمل الوطني، وما يمليه ذلك من ضرورة إحداث تغييرات على برنامج المنظمة(108).

أما القوى اليسارية المنضوية تحت إطار المنظمة، فإنها ترى أن التفعيل لا بد أن ينطلق من إجراء مراجعة سياسية وتنظيمية شاملة ترتكز عليها إعادة بناء مؤسسات المنظمة على أسس ديمقراطية انتخابية، حيث أن

---

(105) يوسف، أيمن طلال: الإصلاح السياسي، ص 113.

(106) أبو مطر، محمد عبد الله: إصلاح النظام السياسي الفلسطيني، ص30.

(107) برهم، عبد الله أحمد محمود: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ص113.

(108) حمدان، أسامة: إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ص189.

غالبية القوى الديمقراطية واليسارية ترى أن التعديلات التي وقعت على الميثاق الوطني الفلسطيني غير دستورية ولا تحظى بالإجماع الوطني، وهي ما زالت ترفض اتفاقيات (أوسلو) وتعتبرها خروجًا عن البرنامج الوطني للمنظمة، رغم إقرارها بالواقع الذي خلقته تلك الاتفاقيات على الأرض، وترى أن تجاوز هذا الواقع يكمن في الدخول في مفاوضات شاملة على أساس قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية(109).

إن انخراط جميع الفصائل الفلسطينية في مشروع الإصلاح السياسي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، يعزز الوحدة الوطنية، ويعمق مشاعر الانتماء لديهم، وحجر الأساس في هذا المشروع الإصلاحي، هو إعادة بناء وإحياء مؤسسات منظمة التحرير، لتقوم بدورها الحقيقي والتاريخي كحركة تحرر وطني، وبتمثيل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وبتأكيد وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة أرضه، واعتمادها قولاً وعملاً كمرجعية للشعب الفلسطيني، وكمرجعية عليا مسؤولة عن السلطة الفلسطينية، وتوسيع إطارها الائتلافي ليضم إليها حركتي حماس والجهاد الإسلامي إلى مجموع القوى التي تشكل الآن ائتلاف المنظمة، والوصول إلى المشاركة الحقيقية والتامة في صياغة القرار الوطني، وإدارة دفة العمل السياسي ببعده التكتيكي والاستراتيجي.

الخلاصة

احتلت الوحدة الوطنية الفلسطينية مساحة واسعة في فكر وأدبيات التنظيمات الفلسطينية على اختلاف مواردها الفكرية ومشاربها السياسية، وأكدت حرصها على متابعة الجهود لتحقيقها على الوجه الأكمل لتكون أداة فعالة في تصعيد النضال الفلسطيني وتطويره، إلا أن مسيرة الوحدة الوطنية الفلسطينية (1991-2015م)، قد تعرضت إلى عثرات وصعوبات، وفشلت القوى الوطنية الفلسطينية على مدى المسافة الزمنية المذكورة في تحقيقها، وفي خلق إطاراً وطنياً جامعاً، وإيجاد رؤية إستراتيجية موحدة، والتوافق على أولويات العمل الوطني في المرحلة الراهنة، واستمرار حالة التنازع بين برنامجي المقاومة والتسوية، إلى جانب تشتت مراكز صناعة القرار الفلسطيني.

إنّ أزمة الوحدة الوطنية الفلسطينية ليست حدثاً عارضاً، بل هي نتيجة مباشرة لآليات تاريخية تكثّفت بعد توقيع اتفاق أوسلو، وما تلاه من توابع، وبعد قيام السلطة الوطنية عام 1994م، وارتبطت بخيارات منظمة التحرير الفلسطينية للسياسات الموجهة للقضايا والشؤون الفلسطينية، الأمر الذي وضع الأساس لانفراط العقد الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية.

وفي نهاية البحث، خلص الباحث إلى عدة نتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن ابتعاد المنظمة والسلطة الوطنية عن دورها كحركة تحرر وطني، والابتعاد عن الثوابت الوطنية والتنازلات المستمرة يفقد شعار الوحدة الوطنية أهم أساساته وحوافزه.
- إن الانقسام في الحركة السياسية الفلسطينية ليس جديدًا ووليد الانتخابات التشريعية الثانية (2006م)، ومشاركة حركة حماس بها، وإنما نتيجة لغياب هدف وطني جامع للفلسطينيين، وغياب المؤسسات الوطنية الجامعة لهم، والتمايز في الرؤى والبرامج، وما يفاقم من تمزق الشعب الفلسطيني غياب الإقليم الواحد.

(109) برهم، عبد الله أحمد محمود: إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، ص113.

- مع توقيع اتفاق أوسلو، وما تلاه من توابع، وبعد قيام السلطة الوطنية، اختل أساس الوحدة الوطنية، فقد حدث أولاً انقسام في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجرت مقاطعة لمؤسسات المنظمة، مثل المجلس الوطني والمركزي من قبل بعض القوى، ثم تم إلغاء الميثاق أو تعديله، وهذا ركن أساس من الأركان التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي تقوم عليها الوحدة الوطنية المجسدة في المنظمة.
- لا يمكن تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في ظل اختلاف البرامج والرؤى بين السلطة وقوى المعارضة، فالسلطة ملتزمة بالاتفاقات التي تحكمها وبخاصة الأمنية، التي تمنعها من التعاون مع منظمات مازالت مصنفة كمنظمات إرهابية، مثل حماس والجهاد والشعبية، وفي المقابل تحمل قوى المعارضة برامج تحرر وطني، تتعارض مع السلطة.
- الوحدة الوطنية الفلسطينية يمكن أن تتحقق على أساس إعادة بِناء منظمة التحرير الفلسطينية على أُسسٍ جديدة، وإعادة صياغة مشروع وطني فلسطيني جامع، ويجب أن يُراعي هذا المشروع الوطني الجامع أنّ هنالك فلسطينيين في داخل فلسطين بما فيهم الفلسطينيين قي الأرض المحتلة عام 1948م، وأنّ هنالك فلسطينيين في خارج فلسطين، وأنّ الجميع هم فلسطينيون تتكافأ حقُوقُهم وواجباتِهم هم وذراريهم بغض النظر عن اختلاف ظروفِهم وأوضاعِهم وأدوارهم.
- توحيد كل الرؤى والاجتهادات في رؤية واحدة، وإيجاد مرجعيات واضحة وآليات بيّنة يُرجع إليها في تقرير الشأن الوطني الفلسطيني، ويُحتكم إليها في مواطن الخلاف.
- إن الوحدة الوطنية كمفهوم وممارسة لا تعني إلغاء التعدد أو التنوع ولا تعني الذوبان أو الاندماج، وإنما تعني إنجاز الوحدة من خلال التنوع، وتحقيق التعددية ضمن إطار الوحدة.

كما خلص الباحث في نهاية البحث إلى عدة توصيات، يمكن إيجازها فيما يلي:

- إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني باعتباره مشروعا فلسطينياً شاملا يعني أن يكون لجميع التجمعات الفلسطينية في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس، وللفلسطينيين في الأرض المحتلة عام 1948م، ويفرض هذا المشروع تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني تقود صراعاً ضد مشروع صهيوني استيطاني كولونيالي، وتهدف إلى الانتصار عليه، وتصفيته، وليس الوصول إلى حل وسط معه.
- وقف المفاوضات السياسية مع سلطات الاحتلال، لأنها تفتقد للجدية، وتطيل أمد الاحتلال، ولا توجد لها مرجعية محددة تحترم حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية، والتخلي عن جميع الأفكار التي تحاول الوصول إلى اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني.
- تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني على أساس وحدة الثورة ومقاومة الاحتلال، والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية، لتكون القاعدة التي تؤدي إلى تصعيد الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني.

- تكثيف الجهود على الصعيد الفلسطيني والعربي، للاتفاق على إستراتيجية وطنية موحدة تجاه الصراع العربي – الصهيوني، تقوم على فهم مشترك لطبيعة الصراع، والاتفاق على طرق مواجهته، وترتكز على التعامل مع الخيارات المتاحة في إطار المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.
- تطوير مسيرة المقاومة من خلال تحقيق جبهة عريضة من القوى المقاومة المناهضة للاحتلال، تعمل على تعزيز سياسة رفض الاحتلال عربياً، ومقاطعته، ومواجهة المفاهيم الجديدة التي نشأت عن اتفاقيات السلام، ومحاولة خلق طوق حول "إسرائيل"، ومواجهة دور ونفوذ "إسرائيل" في المنطقة، بوصفها مدخلاً صحيحاً وأساسياً لعزل الاحتلال.
- تفعيل قيادة فلسطينية شاملة تتطلب إعادة بناء وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها حركة تحرر وطني تقود صراعاً ضد مشروع صهيوني استيطاني كولونيالي، وتهدف إلى الانتصار عليه، وتصفيته، وليس الوصول إلى حل وسط معه.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق:

1. **البيان السياسي** الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني القاهرة 1969/9/6م.
2. **بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة** تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، 1995/12/16م، م، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد26، صيف 1996م.
3. **بيان للجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط** تدعو فيه الحكومة الفلسطينية إلى قبول المبادئ الدولية، وتؤكد الاستمرار في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني – 2006/5/9م، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 67، صيف 2006م.
4. **التقرير السنوي الخامس،** حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 1ك2– 1999م، 31ك1 –1999م، ط 1، شباط 2000م.
5. **لجنة الانتخابات المركزية:** نتائج الانتخابات التشريعية 200م، لجنة الانتخابات المركزية – فلسطين، 2006م، موقع اللجنة الإلكتروني:
6. **نص وثيقة طرابلس** الوحدة الوطنية الفلسطينية: مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، عدد (74 / 75)، بيروت، يناير– فبراير 1978م.
7. **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن:** الاعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال عام 2000، رام الله، سلسلة تقارير خاصة (3)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تشرين أول، 2000م.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

8. برهم، عبد الله أحمد محمود: **إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكلية والبرنامج"**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2007م.
9. بغدادي، عبد السلام إبراهيم: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (3)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 م.

10. عرفات، حنان ظاهر محمود: **أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسهُ على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005م.

11. عوده، عواد جميل عبد القادر: **إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين 2004- 2010م**، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2011م.

ثالثاُ: المراجع باللغة العربية:

12. بركات، نظام محمود: **الصراع العربي – الإسرائيلي منذ مدريد وحتى 1998- الجانب السياسي، صراع القرن – الصراع العربي مع الصهيونية وإسرائيل عبر مائة عام**، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان – المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999م.

13. البيطار، نديم: **من التجزئة... إلى الوحدة، القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986م.

14. توما، إميل: **منظمة التحرير الفلسطينية**، الأعمال الكاملة، مج4، حيفا، معهد إميل توما للأبحاث السياسية والاجتماعية، حيفا، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1985م.

15. حرب، أسامة الغزالي: **مفهوم الدولة الفلسطينية في إطار تسوية القضية الفلسطينية، (الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها)**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1991م.

16. حمدان، أسامة: **إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء- تحرير: محسن صالح)**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.

17. حوراني، فيصل: **الفكر السياسي الفلسطيني 1964 – 1974، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية**، بيروت، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، 1980م.

18. رفاعى عبد العزيز – الشاعر، حسين عبد الواحد: **الوحدة الوطنية في مصر عبر التاريخ**، القاهرة، عالم الكتب، 1972م.

19. الشريف، ماهر: البحث عن كيان – **دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 – 1993م**، نيقوسيا، مركز الأبحاث و الدراسات الإشتراكية في العالم العربي، 1995م.

20. الشريف، ماهر: **قرن على الصراع العربي – الصهيوني**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2011م.

21. شفيق، منير: **م. ت.ف. وتجربة الوحدة الوطنية الفلسطينية (منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء- تحرير: محسن صالح)**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م.

22. الشقاقي، خليل: **التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996م.

23. الطماوي، سليمان محمد: **الوحدة الوطنية**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.

24. عبد الحميد، مهند: **اختراع شعب وتفكيك آخر عوامل – القوة والمقاومة والضعف والخضوع**، رام الله،

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، 2015م.
25. الفاصد، أريان: **حرية التغبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية**، رام الله، سلسلة التقارير القانونية (9)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 1999م.
26. قاسم، عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**، نيسان، 1998م.
27. ممدوح، نوفل: **الانقلاب المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية مدريد – واشنطن**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996م.
28. هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، دراسة تحليلية نقدية، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدارسة الديمقراطية (مواطن)، ط1، 1998م، ص184.

رابعاً: كتب مترجمة:

29. صايغ، يزيد: **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949- 1993**، ترجمة: باسم سرحان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002م.

خامساً: الدوريات:

30. الأزعر، محمد خالد: **التعددية السياسية الفلسطينية – نحو رؤية نقدية للبعد اليمقراطي**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد20، خريف 2005م.
31. بشارة، عزمي: **الحوار ضروري**، عمان، الدستور – جريدة يومية سياسية عربية مستقلة تصدر عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر، الاثنين 19 آب (أغسطس) 2002م.
32. بشارة، عزمي: **لكي لا نتحول إلى قطيع**، جريدة البيان، الأربعاء 1 ذو الحجة، 1422هـ، 2002/12/13م.
33. بشارة، عزمي: **من أجل تجنب نهاية ساخرة لإحدى مآسي القرن**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١٦، خريف ١٩٩٣م.
34. بلفزيز، عبد الاله: **عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي– ليس بالإمكان أسوأ مما كان**، المستقبل العربي، العدد 178، كانون أول (ديسمبر) 1993م.
35. بلفزيز، عبد الاله: **وهمُ التسوية بعد اختباره 20 عاماً**، جريدة الخليج الإماراتية، 2013/30/07م.
36. بلقزيز. عبد الإله: **الحوار الوطني الفلسطيني والاستفتاء**، جريدة الخليج الإماراتية 2006/6/7م.
37. بلقزيز، عبد الإله: **أزمة منظمة التحرير الفلسطينية: العوامل البنيوية والوضع العربي**، مجلة المستقبل العربي (مجلة شهرية تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، عدد 93، تشرين الثاني (نوفمبر) 1986م.
38. الجرباوي، علي: "**حماس": مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ١3، شتاء ١٩٩٣م.
39. الجندي، إبراهيم: **منظمة التحرير: الهوية والكيانية الفلسطينية**، مجلة صامد ، السنة 27 ، عدد 142، تشرين الأول . تشرين الثاني . كانون الأول 2005م.
40. الحروب، خالد: **حماس واتفاق غزة أريحا أولاً الموقف والممارسة**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد

١٦، خريف ١٩٩٣م.

41. الحسن، بلال: **المفقود والمطلوب في مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 13، شتاء 1993م.

42. حسين، غازي: **إلغاء الميثاق الوطني تفريط بالحقوق والثوابت الوطنية والقومية والدينية**، جريدة النهضة (أسبوعية تصدر صباح كل اثنين في الشام الحزب السوري القومي الاجتماعي)، العدد رقم: 723، الاثنين، 2015/12/07م.

43. الحسيني، سنية: **الانقسام وحدود التباين الفكري بين "فتح" و"حماس"**، ، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد105، شتاء 2016م.

44. حواتمة، نايف: **نحرص على تكتيل أوسع معارضة ممكنة مع إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع "فتح" – حوارات فلسطينية في الخارج والداخل: موقف المعارضة وصيغة مدريد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 13، شتاء ١٩٩٣م.

45. الحوت، شفيق: **آثار تعديل "الميثاق الوطني" في مستقبل شعب فلسطين وقضيته**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦م.

46. حوراني، فيصل: **المجلس الوطني الفلسطيني: دورة تعديل الميثاق**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٧، صيف ١٩٩٦م.

47. حوراني، فيصل: المطلوب **فلسطينيا: ميثاق جديد يستوعب الواقع وحاجات المستقبل**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢٦، ربيع ١٩٩٦م.

48. حوراني، فيصل: **الوحدة الوطنية أغنية أم برنامج عمل**، مجلة رؤية – مجلة شهرية تصدر عن الهيئة العامة للاستعلامات، غزة، ع21، أيار 2002م.

49. الخالدي، أحمد سامح – آغا، حسين جعفر: **المعارضة الفلسطينية: دور حيوي في المرحلة المقبلة**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد11، صيف 1992م.

50. الخالدي، أحمد سامح – آغا، حسين جعفر: **ملاحظات أولية بشأن الانتخابات الفلسطينية**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء

51. خليفة، أحمد: **مفاوضات السلام: الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 8، خريف ١٩٩١م.

52. روحانا، نديم: **المفاوضات وأزمة المشروع الوطني**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية 96، خريف 2013م.

53. ش، س: **استحقاقات برسم عملية السلام**، مجلة شؤون فلسطينية – (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، نيقوسيا، عدد 229–230، نيسان (أبريل) – أيار (مايو) 1992م.

54. شبيب، سميح: **منظمة التحرير الفلسطينية تطور الفكر السياسي الفلسطيني (1974–1988)**، مجلة شؤون فلسطينية، نيقوسيا، عدد 240- 241، آذار (مارس) - نيسان (ابريل)، 1993م.

55. غانم، أسعد: **السياسة الفلسطينية بعد عرفات: مأزق حركة وطنية فاشلة.**

56. قسيس، مضر: **الانتخابات الفلسطينية: إشكالياتها وقضايا تقرير المصير**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد23، صيف 1995م.

57. كيالي، ماجد: **الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية**، بيروت، عدد66، ربيع2006م.

58. كيالي، ماجد: **صعود وأفول الهوية الوطنية والكيانية السياسية للفلسطينيين**، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 90، ربيع 2012م.

59. مجلة الدراسات الفلسطينية: **ندوة مثقفون فلسطينيون في سورية يناقشون الأزمة الفلسطينية الراهنة: أسبابها، إشكالاتها، التساؤلات التي تطرحها**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦م.

60. المدهون، ربعي: **سبعة شهور من مباحثات قبل مدريد**، مجلة شؤون فلسطينية، نيقوسيا، عدد 223-224، تشرين الأول (أكتوبر) - تشرين الثاني (نوفمبر)، 1991م.

61. المصري، هاني: **المشروع الوطني الفلسطيني في خطر**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 70، ربيع 2007 م.

62. أبو مطر، محمد عبد الله: **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية**، بيروت، مجلة المستقبل العربي، عدد 398، نيسان (أبريل) 2012م.

63. هلال، جميل: **إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد87، صيف 2011م.

64. هلال، جميل: في **الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد73، شتاء 2008م.

65. هلال، جميل: **في الذكرى الستين للنكبة الانقسام الفلسطيني والمصير الوطني**، بيروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد73، شتاء 2008م.

66. يوسف، أيمن طلال: **الإصلاح السياسي والإداري من منظور حقوق الإنسان**، تسامح، السنة الأولى، تشرين ثاني 2003م.

سادساً: مواقع الكترونية:

67. ناجي، عزو محمد عبد القادر: **مفهوم الوحدة الوطنية قديمًا وحديثًا**، العدد: 2518 - 2009/1/6م، موقع الحوار المتمدن الالكتروني:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 16905 .

الجباعي، جاد الكريم: **في الوحدة الوطنية. وحدة السلطة والمعارضة**، د.ت، موقع الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) الالكتروني:

http://www.alparty.org/modules.php?name=News&file=article&sid.

68. الحسن، بلال: **تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني**، مؤسسة فلسطين الثقافية، 10-11-2007م،الموقع الالكتروني:

http://www.thaqafa.org/site/pages/default.aspx .

69. نوفل، ممدوح: **آفاق الحوار الوطني الفلسطيني ـ الفلسطيني "الشامل" في مدينة نابلس**، 1997/05/17م، موقع الكتروني: http://www.mnofal.ps/ar/.